

٢- قرر مجلس الوزراء في جلسته المتعقدة بتاريخ ١٩٧١/٤/٢٨ الموافقة على التنسيب الذي وضعه صاحبها العالي وزير المالية / الجهارك ووزير الاقتصاد الوطني بشكله المرفق :-

تنسيب

- ١ - استنادا للصلاحيات المخولة لنا بموجب المادة الثالثة من قانون تعديل الرسوم على المنتجات المحلية رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٨ المنشور بالعدد (٢١٠٤) من الجريدة الرسمية تنسب ما يلي :
- ٢ - اخضاع السلع المستوردة الثالثة والمماثلة لما تنتجه الشركات والمصانع الاردنية الى رسوم انتاج تساوي الرسوم التي تستوفي على مثيلاتها المنتجة محليا المخلدة بنظام رسوم الانتاج المحلي رقم (٤٧) لسنة ١٩٧١ :

الصفة	رقم البند
الحديد المبروم	١٠/٧٣
النسيج الصوفية ، والنسيج المزوجة بمادة الصوف	١/٤/٥١، ١١/٥٣
البطاريات السائلة	ب/٤/٨٥
الشماغات	ب/٦/٦١
محضرات الغسيل الكيماوية	ب/٢/٣٤
الدهانات	ب/٩/٣٢
صابون التواليت والزينة	١/ب/١/٣٤
معجون حلاقة	١/٦/٣٣
معجون تنظيف الاسنان	ب/٦/٣٣

- ٣ - يلغى القرار المنشور على الصفحة (٩٩٣) من عدد الجريدة الرسمية رقم (٢١٠٦) الصادر بتاريخ ١٩٦٨/٦/٢٥ .
- ٤ - يعمل بهذا التنسيب اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

وزير الاقتصاد الوطني
عمر النابلسي

وزير المالية الجهارك
احمد الوزني

اعلان

بناء على قرار اللجنة المحلية للتنظيم والابنية في العاصمة رقم ١٥٥٩ تاريخ ١٩٦٩/١٢/٢٧ تعلن اللجنة الاوائية للتنظيم والابنية في العاصمة بانها قد قررت وضع المخطط التعليمي رقم ٢٣١٩/أع ب تاريخ ١٩٦٩/١٢/٢٣ المنظم بالغاء وصلة تنظيمية بمجي الشيمسائي في حوض ١٦ الاوييدة الغربي موضع التنفيذ استنادا لادة ٢٤ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ وذلك بعد مضي ١٥ يوما من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ، وقد اصبح باستطاعة ذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية للتنظيم والابنية في العاصمة خلال المدة المذكورة .

١٩٧١/٤/٢٨

محافظ العاصمة

ثروت التلهوني

الجريدة الرسمية
للمملكة الاردنية الهاشمية

مسار : الاحد ٢١ ربيع اول سنة ١٣٩١ هـ الموافق ١٦ أيار سنة ١٩٧١ م. العدد ٢٢٩٩

المقررات

صفحة

٧٣٧	قانون رقم (٢٠) لسنة ١٩٧١	قانون التعاون
٧٤٧	قانون رقم (٢١) لسنة ١٩٧١	قانون الصحة العامة
٧٧١	قانون رقم (٢٢) لسنة ١٩٧١	قانون معدل لقانون التعاون
٧٧٣	أوامر دفاع رقم (١١٠١٠، ٩٠٧) لسنة ١٩٧١	صادره عن رئيس الوزراء

مطبعة القرائن العامة الأردنية

هنا من أجل

اعلان

بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور



يعلم انه عملا بالمادة ٩٤ من الدستور احيل القانون المؤقت رقم (٥٥) لسنة ١٩٦٨ قانون التعاون المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ٢١١٤ تاريخ ١٥/٨/١٩٦٨ الى مجلس الامة فادخل عليه بعض التعديلات .

ينشر فيما يلي القانون المذكور بشكله الذي اقره مجلس الاعيان والنواب وصدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة عليه ليحل محل القانون رقم (٥٥) المشار اليه .

رئيس الوزراء

وصفي التل

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب

نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره و اضافته الى قوانين الدولة : -

قانون رقم (٢٠) لسنة ١٩٧١

قانون التعاون



الفصل الاول

مسود عامة

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون التعاون لسنة ١٩٧١) ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية الواردة في هذا القانون او اي نظام صادر بمقتضاه المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :

تعني كلمة (المملكة)	المملكة الاردنية الهاشمية
وتعني كلمة (الحكومة)	حكومة المملكة الاردنية الهاشمية
وتعني كلمة (الوزارة)	وزارة الاقتصاد الوطني
وتعني كلمة (الوزير)	وزير الاقتصاد الوطني
وتعني كلمة (المنظمة)	المنظمة التعاونية الاردنية المؤلفة بمقتضى هذا القانون .
وتعني كلمة (المجلس)	مجلس ادارة المنظمة
وتعني عبارة (المدير العام)	المدير العام للمنظمة التعاونية او نائبه المفوض .
وتعني كلمة (مدير)	مدير اي من دوائر المنظمة والمؤلفة بمقتضى احكام هذا القانون .
وتعني كلمة (الجمعية)	اية جمعية تعاونية اولية او ثانوية مسجلة بمقتضى احكام هذا القانون .
وتعني كلمة (اتحاد)	اي اتحاد تنظم في عضويته جمعيات تعاونية .

المادة ٣ - غايات التعاون :

- تنمية الروح التعاونية بين المواطنين للاعتداد على انفسهم وتوفير وسائل التاهيل لهم بحيث يصبحون قادرين على تحسين مستوياتهم الاقتصادية والاجتماعية وزيادة الدخل .
- توحيد الجهود والعمل وفق مبادئ المساعدة الذاتية لتنمية المجتمعات والعمل في مختلف حقول الانتاج والاستهلاك والخدمات .

المادة ٤ - مبادئ التعاون :

- يكون الانتساب للجمعية اختياريا وبات العضوية مفتوحا لجميع الاشخاص الذين يستطيعون الاستفادة من خدماتها ومستعدين لتحمل مسؤولية العضوية وذلك دون اي تمييز اجتماعي او سياسي او ديني .

هكذا من الأصل

تمت

ب- الجمعيات منظمات ديمقراطية يدير شؤونها الاشخاص المنتخبون او المعينون بالصورة التي يوافق عليها الاعضاء ويكونون مسؤولين امامهم، ويتمتع الاعضاء في الجمعيات الاولى بحقوق متساوية في التصويت ويشتركون في اتخاذ القرارات التي تؤثر على جميعياتهم اما الجمعيات الثانوية فتكون ادارتها ديمقراطية بالشكل الذي تقررره هيئتها العمومية .

ج- تدفع فائدة لا تزيد على ٦٪ على رأس المال الاسهمى المدفوع ان تحقق فائض .

د - ان الفائض او الوفر الذي ينتج عن تعاطي الجمعية الاستهلاكية لعمالها او التي تعمل في حقل التوريد يخص تلك الجمعية ولذلك يجب ان يوزع بطريقة يجتنب فيها حصول عضو على عائد من حساب الآخرين .

هـ - المال الاحتياطي للجمعيات يعتبر اموالاً خاصة لهذه الجمعيات ويجري توزيعه على الاعضاء وفقاً للنظام في حالة تصفية الجمعية .

و - على الجمعيات ان تخصص في كل عام مبلغاً من المال لتعليم الاعضاء واعضاء لجان الادارة والمستخدمين والمواطنين المبادئ والممارسات التكنية التعاونية في كلا المجالين الاقتصادي والاجتماعي .

ز - على الجمعيات بنية خدمة مصالح اعضائها ومجتمعاتهم ان تتعاون تعاوناً فعالاً ووثيقاً بكافة الوسائل العملية بعضها مع بعض على المستويات المحلية والقومية والدولية .

المادة ٥ - التسجيل :

أ - يقدم طلب تأسيس الجمعية الى المنظمة للقيام باجراءات التسجيل وفقاً لنظام يصدر بموجب هذا القانون :

ب- ترفع المنظمة للوزير طلب التأسيس بعد الفراغ من اتخاذ اجراءاتها خلال شهر واحد من تسلمها الطلب مشفوعاً برأيها في تأسيس الجمعية .

ج - في حالة رفض المنظمة طلب التسجيل يحق للطالب رفع الامر للوزير خلال اسبوعين من تبليغه قرار رفض الطلب ويكون قرار الوزير نهائياً .

د - تحفظ الوزارة بالوثائق التالية :

١ - سجل الجمعيات

٢ - شهادات التسجيل وقسائمها

٣ - نظام اية جمعية مسجلة

٤ - الامر الصادر بتصفية اية جمعية

٥ - الامر الصادر بالغاء تسجيل اية جمعية

الفصل الثاني

المنظمة التعاونية الاردنية

المادة ٦ - أ - تؤسس في المملكة منظمة اهلية تسمى (المنظمة التعاونية الاردنية) وتكون لها شخصية اعتبارية مستقلة وتعمل وفق احكام هذا القانون والانظمة الصادرة بمقتضاه .

ب - للمنظمة ان تمتلك وتتحرف بملكاتها وتمتلك وتنفذ وتقيم الدعاوى وتقام عليها باسمها ويمثلها مجلس ادارتها أو من ينوبه هذا المجلس لدى كافة المحاكم .

ج - تعفى المنظمة من جميع الضرائب والرسوم الحكومية بما فيها رسوم الطوابع .

المادة ٧ - أ - ان غايات المنظمة هي نشر الحركة التعاونية في المملكة بنية رفع المستوى الاقتصادي والثقافي والاجتماعي لأعضاء الجمعيات والمجتمعات المحلية ، وبالتالي زيادة اسهامهم في الانتاج والتنمية الشاملة ، ولتحقيق ذلك تقوم المنظمة بما يلي :

١ - تأسيس الجمعيات من مختلف الانسواع والاغراض والعمل على تسجيلها وتصنيفها والغاء تسجيلها .

٢ - تقديم الارشاد والتوجيه والخدمات الفنية للجمعيات واعضائها بما في ذلك مراقبة حساباتها وتدقيقها .

٣ - نشر الثقافة التعاونية بكافة وسائل الاتصال بالجماهير وادارة المعهد التعاوني .

٤ - تأسيس بنك تعاوني وادارته ليتولى اصدار القروض للجمعيات والاعضاء التعاونيين وتقديم الخدمات المصرفية بشكل عام لهم .

٥ - القيام باعمال التوريد والتسويق والتأمين وجميع الخدمات التي تعزز الموقف المالي للمنظمة واعضائها .

٦ - تمثيل الحركة التعاونية وتنظيم علاقاتها مع المؤسسات التعاونية في الداخل والخارج .

المادة ٨ - يكون مركز المنظمة في العاصمة ولها ان تفتح فروعاً في المملكة .

الفصل الثالث

رأس المال الاسهمى والاحتياطي

المادة ٩ - أ - يتألف رأسمال المنظمة التعاونية من :

١ - اموال الاتحاد التعاوني المنقولة وغير المنقولة .

٢ - اموال المعهد التعاوني المنقولة وغير المنقولة .

٣ - اموال اتحاد مراقبة الحسابات المنقولة وغير المنقولة :

٤ - من مساهمة الحكومة في رأس مال المنظمة .

٥ - من مساهمة الجمعيات التعاونية .

٦ - من اية هبات او مساهمات يقرر مجلس الادارة ضمها الى رأس المال .

هكذا عند الأصل

- ب - تساهم كل جمعية بعدد غير محدود من الاسهم قيمة كل منها عشرة دنانير .
ج - تدفع كل جمعية فور قبولها في عضوية المنظمة قيمة سهمين على الأقل
د - تدفع كل جمعية سنويا قيمة سهم واحد على الأقل اذا كان عدد اعضائها اقل من مئة عضو ، وتدفع قيمة سهمين على الأقل اذا كان عدد اعضائها مئة فأكثر .
هـ - يجوز للمجلس ان يقرر اقتطاع نسبة مئوية من القروض الصادرة للجمعية مساهمة لها في رأس المال .

- المادة ١٠ - أ - يجوز للمجلس ان يقرر توزيع فوائد على الاعضاء المساهمين (ما عدا الحكومة) وذلك اما بأضافتها الى مساهمة الجمعيات او بدفعها نقدا اليها .
ب - تحتفظ المنظمة باحتياطي عام تقيد فيه رصيد فائضها الصافي السنوي حسبما يقرره المجلس .
المادة ١١ - تقبل المنظمة الودائع في الحسابات الجارية او لاجل من الجمعيات واعضاؤها والمواطنين غير المتسجلين للجمعيات ، ويجوز لها ان تدفع فوائد على هذه الودائع .
المادة ١٢ - يجوز للمنظمة عقد القروض من مصادر التمويل المحلية والخارجية وذلك وفقا لقرارات المجلس .
المادة ١٣ - تخصص الحكومة منحة سنوية للمنظمة لا تقل عن خمسين ألف دينار وذلك لتغطية نفقات المنظمة او جزء منها ، ولا تعتبر هذه المنحة مساهمة للحكومة في رأس المال .

الفصل الرابع

الادارة

- المادة ١٤ - أ - يتولى ادارة شؤون المنظمة مجلس ادارة مؤلف من :

رئيس	وزير الاقتصاد الوطني
نائب الرئيس	المدير العام
عضوا	امين عام مجلس الاعمار
عضوا	وكيل وزارة الزراعة
عضوا	نائب مدير عام مؤسسة الاقراض الزراعي
اعضاء	ممثلين عن الجمعيات

- ب - يكون عدد الاعضاء في المجلس من ممثلي الجمعيات متناسبا مع مساهمة الجمعيات في رأس المال على الاقل عددهم عن اربعة ممثلين وفي حالة زيادة المساهمة الاهلية في رأس مال المنظمة وزيادة عدد اعضاء المجلس على احد عشر عضوا تكون زيادة التمثيل الاهلي على حساب تخفيض تمثيل القطاع العام بقرار من مجلس الوزراء .

- المادة ١٥ - أ - يعين مجلس الادارة المدير العام وذلك لمدة ثلاث سنوات ويجوز ان يعاد تعيينه لمدة لا تتجاوز الثلاث سنوات .

- ب - يحدد مجلس الادارة راتب المدير العام وعلاواته .

- المادة ١٦ - يكون المدير العام الممثل الرئيسي لسياسة المنظمة وادارة اعمالها كما يكون مسؤولا امام المجلس عن تنفيذ الارشاد والسياسة العامة للمنظمة .

الفصل الخامس

الجمعيات

- المادة ١٧ - تصبح كل جمعية تعاونية مسجلة وكانت عضوا في الاتحاد التعاوني السابق عضوا في المنظمة التعاونية الاردنية واية جمعية تعاونية يقرر مجلس الادارة ضمها لعضوية المنظمة بناء على طلبها .

- المادة ١٨ - يجتمع ممثلوا الجمعيات مرة واحدة على الأقل في السنة بناء على دعوة رئيس المجلس ، وتقرم الهيئة العمومية في هذا الاجتماع بما يلي :

- أ - مناقشة تقرير المجلس السنوي عن اعمال المنظمة والموازنة العمومية وحساب الدخل والمصروف والقائض او العجز والاقتراع على التواصي والمقترحات واصدار القرارات بشأنها .
ب - دراسة خطة العمل للسنة المقبلة في ضوء الموازنة التقديرية للمنظمة وتقديم الاقتراحات التي ترمي الى دعم المنظمة وتشجيع الحركة التعاونية وقيام الجمعيات بوظائفها في خدمة الاقتصاد الوطني والتنمية الشاملة .

- ج - النظر في اية اعمال يدرجها المجلس على جدول الاعمال .

- د - قرارات الهيئة العمومية تعتبر ملزمة لمجلس الادارة .

- هـ - الهيئة العمومية هي السلطة العليا في المنظمة التعاونية الاردنية .

- المادة ١٩ - تمثل كل جمعية في الاجتماع الهيئة العمومية بممثل واحد ويألف النصاب القانوني بحضور ممثلي الاكثية المطلقة للجمعيات المسجلة ويكون رئيس المجلس رئيسا للهيئة العمومية .

- المادة ٢٠ - يجوز عقد اجتماعات لممثل الجمعيات على مستوى المحافظة او اللواء كما يجوز عقد اجتماعات خاصة لممثل اي اتحاد ، وذلك لبحث الامور المتصلة بهذه الجمعيات .

الفصل السادس

البنك التعاوني

- المادة ٢١ - يؤسس في المنظمة مصرف يسمى (البنك التعاوني) يعاظم جميع الاعمال المصرفية مع الجمعيات واعضاؤها وتقديم التسهيلات الائتمانية لها .

- المادة ٢٢ - رئيسا لـ البنك التعاوني مائتا ألف دينار ويجوز للهيئة العامة بتشجيع مجلس الادارة زيادة رأس المال في اي وقت تشاء .

- المادة ٢٣ - أ - تزود المنظمة البنك المركزي الاردني بجميع المعلومات التي يطلبها وتتيسر سياسة الاقراض مع السياسة الائتمانية التي يقرها البنك المركزي الاردني .

هذه من الفصل

ب- تعتبر جميع القروض والسلف التي منحها الاتحاد التعاوني المركزي جزءاً من موجودات البنك وتؤول ملكية الفوائد المترتبة عليها لحساب المنظمة في البنك ويحل البنك محل الاتحاد التعاوني بحيث يتمتع بجميع الحقوق والامتيازات الممنوحة للاتحاد دون الحاجة لأي إجراء قانوني آخرى .

ج- يسري على جميع الاموال والقروض والفوائد التي انتقلت ملكيتها من الاتحاد المركزي للبنك قانون تحصيل الاموال الاميرية .

د - يجوز للبنك ان يحتفظ بالموجودات التي لم يرد عليها نص في هذا القانون او النظام والتي انتقلت ملكيتها اليه من الاتحاد المركزي وذلك الى ان يتم تصفيتها .

المادة ٢٤- تؤلف لجنة استشارية لرسم السياسة الائتمانية للبنك التعاوني من :

أ - ممثل عن البنك المركزي الاردني

ب - ممثل عن مؤسسة الاقراض الزراعي

ج - مدير البنك التعاوني

د - ممثل عن مجلس الاعمار

هـ - احد اعضاء مجلس الادارة من ممثلي الجمعيات التعاونية يختاره المجلس .

وتجتمع هذه اللجنة مرة واحدة على الاقل كل ثلاثة اشهر وتقدم توصياتها الى المجلس لاتخاذ القرارات المناسبة بشأنها .

المادة ٢٥- تحصل جميع اموال المنظمة والقروض المقررة والمستحقة من الجمعيات والافراد وفق قانون تحصيل الاموال الاميرية .

الفصل السابع

المعهد التعاوني

المادة ٢٦- يؤسس معهد للتدريب والبحث التعاوني يسمى (المعهد التعاوني) وتكون اهدافه ما يلي :-

أ - نشر الثقافة التعاونية وايصالها بمختلف وسائل الاعلام الى الجمهور وتزويد العاملين في الميدان بالمواد والوسائل التعليمية والتثقيفية .

ب - تدريب جهاز في من موظفي المنظمة والجمعيات القادرين على نشر الحركة التعاونية وخدمة الجمعيات والاسراع بسجلة تقديمها وخدماتها للمجتمعات المحيطة بها .

ج - اجراء الابحاث العلمية التعاونية وتنسيقها ونشر نتائجها .

د - تقسيم الحركة التعاونية بشكل موضوعي ودوري وتقديم التوصيات والاقتراحات الى المجلس بتاتج هذا التقسيم .

المادة ٢٧- تؤلف لجنة استشارية للمعهد التعاوني على الشكل التالي :-

أ - ممثل عن وزارة التربية والتعليم

ب - ممثل عن وزارة الزراعة

ج - ممثل عن الجامعة الاردنية

د - مدير المعهد

هـ - احد اعضاء المجلس من ممثلي الجمعيات التعاونية يختاره المجلس .

وتجتمع هذه اللجنة مرة واحدة على الاقل كل ثلاثة اشهر ، وتقدم توصياتها الى المجلس لاتخاذ القرارات المناسبة بشأنها .

الفصل الثامن

دائرة مراقبة الحسابات

المادة ٢٨- تؤسس في المنظمة دائرة مراقبة الحسابية يديرها مدير متخصص بشؤون مراقبة الحسابات وتقوم الدائرة بالوظائف التالية :

أ - المراقبة للداخلية لجميع حسابات المنظمة ودوائرها

ب - المراقبة الخارجية لحسابات الجمعيات

ج - تقديم تقرير سنوي عن حسابات المنظمة ودوائرها وعن حسابات كل جمعية تعاونية مسجلة وعضو في المنظمة .

المادة ٢٩- لمجلس الوزراء ان يأمر بتكليف ديوان المحاسبة بتدقيق حسابات المنظمة .

المادة ٣٠- يجوز للجمعية بالاضافة الى تدقيق المنظمة ان تعين مدققاً مجازاً وتقوم بدفع نفقات التدقيق في كلتا الحالتين .

المادة ٣١- تقوم دائرة مراقبة الحسابات بالتدقيق وفق التعليمات التي يضعها المجلس .

الفصل التاسع

اصدار الانظمة

المادة ٣٢- لمجلس الوزراء بناء على تنسيب مجلس المنظمة ان يصدر الانظمة التالية :

أ - نظام يحدد صلاحيات المجلس والمدير العام ومكافآت الاعضاء وجميع الامور المتعلقة بادارة المنظمة .

ب - نظام لتسجيل الجمعيات ومراقبتها وتصنيفها وكل ما يتعلق بتسيير امورها .

ج - نظام يبين كيفية انتخاب ممثلي الجمعيات في المجلس .

د - نظام لادارة البنك التعاوني والاصول الواجب اتباعها في تقديم طلبات القروض والنظر فيها واعطائها ومراقبة صرفها وتحويلها وغير ذلك من الامور المتعلقة بتحقيق اهداف البنك التعاوني .

هـ - نظام لادارة المعهد التعاوني وشروط القبول ومتاهج الدراسة فيه وغير ذلك من الامور التي تتعلق بتنظيم المعهد وحسن قيامه بوظائفه .

و - نظام للموظفين والمستقلين يحدد شروط التعيين والرواتب والتعويضات والمكافآت وغير ذلك من الامور المتعلقة بهم .

ز - نظام اللوازم وحفظ قيودها وسجلاتها واستهلاكها وغير ذلك من الاجكام التي تنظم الحصول على المعدات والادوات واللوازم الضرورية لعمل المنظمة .

ح - اي نظام آخر لتنفيد احكام هذا القانون .

هكذا من الفصل

الفصل العاشر

العقوبات

المادة ٣٣ - كل عضو جميعه تعاوية :-

- ١ - تخلف عن اعطاء اي اشعار او اخطار او ارسال اي تقرير او كشف او مستند او تخلف عن القيام بأي فعل او امر او لم يسمح باجراء اي فعل او أمر يقتضيه هذا القانون او الانظمة الصادرة بمقتضاه .
- ٢ - قدم عن قصد تقارير او كشوفاً او معلومات كاذبة او غير كاذبة . يعاقب بغرامة لا تتجاوز عشرين ديناراً من قبل المحكمة المختصة .

الفصل الحادي عشر

احكام عامة

المادة ٣٤ - تبديء السنة المالية للمنظمة اعتباراً من واحد كانون الثاني من كل سنة الى الحادي والثلاثين من كانون الاول من تلك السنة . اما بالنسبة للجمعيات التعاوية فيحدد المدير العام بداية سنتها المالية ونهايتها وفقاً لطبيعة عمل تلك الجمعيات .

المادة ٣٥ - تعتبر كل جمعية موجودة قبل نفاذ هذا القانون مسجلة بمقتضى قانون جمعيات التعاون رقم (١٧) لسنة ١٩٥٦ انها مسجلة بمقتضى هذا القانون ويبقى نظامها الداخلي ما دام لا يتنافى واحكام هذا القانون والانظمة الصادرة بمقتضاه معمولاً به الى ان يعدل او يلغى .

المادة ٣٦ - تعتبر جميع التعيينات التي جرت بمقتضى القانون رقم (١٧) لسنة ١٩٥٦ والانظمة والاورام والاشعارات والاعلانات والاضطرابات التي صدرت بمقتضاه والحصاوي والاجراءات التي اتخذت بموجبها انها جرت او صدرت بمقتضى هذا القانون .

المادة ٣٧ - يلغى القانون والانظمة التالية :-

- أ - قانون جمعيات التعاون رقم (١٧) لسنة ١٩٥٦ .
- ب - نظام المعهد التعاوي رقم (٤٧) لسنة ١٩٦٣ .
- ج - نظام جمعيات التعاون رقم (١) لسنة ١٩٥٧ .
- د - نظام جمعيات الاسكان التعاوية رقم (٤٢) لسنة ١٩٥٩ .

هـ - نظام اتحاد مراقبة الحسابات التعاوي .

و - نظام الاتحاد التعاوي المركزي الاردني .

المادة ٣٨ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

الحسين بن طلال

وزير الخارجية عبدالله صلاح	وزير المالية احمد اللوزي	وزير الانشاء والتعمير صبيحي امين عمرو	رئيس الوزراء وزير الدفاع وصلي التل
وزير الثقافة والاعلام والسياحة والآثار الداخلية فواز الروسان	وزير العدل اميل الغوري	وزير الصحة ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء عبد السلام الخجلي	
وزير النقل ابراهيم الحباشنة	وزير المواصلات محمد عطف	وزير الزراعة عمر عبد الله	وزير داخلية للشؤون البلدية والقروية فؤاد قاليبش
وزير الاشغال العامة الاجتماعية والعمل	وزير الشؤون والشؤون والمقدسات الاسلامية اسحق الله حان	وزير الثروة والتعليم والاعراف دولة لشؤون رئاسة الوزراء محمد البشير	

هكذا من الأصل

الفصل العاشر

العقوبات

المادة ٣٣ - كل عضو جمعيه تعاونية :-

- ١ - تخلف عن اخطاء اي اشعار او اخطار او ارسال اي تقرير او كشف او مستند او تخلف عن القيام بأي فعل او امر او لم يسمح باجراء اي فعل او أمر يقتضيه هذا القانون او الانظمة الصادرة بمقتضاه .
- ٢ - قسدم عن قصد تقارير او كشوفاً او معلومات كاذبة او غير كاذبة . يعاقب بغرامة لا تتجاوز عشرين ديناراً من قبل المحكمة المختصة .

الفصل الحادي عشر

احكام عامة

المادة ٣٤ - تبديء السنة المالية للمنظمة اعتباراً من واحد كانون الثاني من كل سنة الى الحادي والثلاثين من كانون الاول من تلك السنة . اما بالنسبة للجمعيات التعاونية فيحدد المدير العام بداية سنتها المالية ونهايتها وفقاً لطبيعة عمل تلك الجمعيات .

المادة ٣٥ - تعتبر كل جمعية موجودة قبل نفاذ هذا القانون مسجلة بمقتضى قانون جمعيات التعاون رقم (١٧) لسنة ١٩٥٦ انها مسجلة بمقتضى هذا القانون ويبقى نظامها الداخلي ما دام لا يتنافى واحكام هذا القانون والانظمة الصادرة بمقتضاه معمولا به الى ان يعدل او يلغى .

المادة ٣٦ - تعتبر جميع التسميات التي جرت بمقتضى القانون رقم (١٧) لسنة ١٩٥٦ والانظمة والاوامر والاشعارات والاعلانات والخطارات التي صدرت بمقتضاه والدعاوى والاجراءات التي اتخذت بموجبها انها جرت او صدرت بمقتضى هذا القانون .

المادة ٣٧ - يلغى القانون والانظمة التالية :-

- أ - قانون جمعيات التعاون رقم (١٧) لسنة ١٩٥٦ .
- ب - نظام المعهد التعاوني رقم (٤٧) لسنة ١٩٦٣ .
- ج - نظام جمعيات التعاون رقم (١) لسنة ١٩٥٧ .
- د - نظام جمعيات الاسكان التعاونية رقم (٤٢) لسنة ١٩٥٩ .

هـ - نظام اتحاد مراقبة الحسابات التعاوني .

و - نظام الاتحاد التعاوني المركزي الاردني .

المادة ٣٨ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

أعيان بر طلال

وزير الخارجية	وزير المالية	وزير الانتشاء والتعمير	رئيس الوزراء
عبدالله صلاح	احمد اللوزي	صبيحي امين عمرو	وزير الدفاع وصفي التل
وزير الثقافة والاعلام	وزير الداخلية	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	وزير الصحة ووزير دولة
والسياحة والآثار	فدواز الروسان	اميل الغوري	عبد السلام الخجلي
وزير النقل	وزير المواصلات	وزير الزراعة	وزير داخلية للشؤون
ابراهيم الحباشنة	محمد خلف	عمر عبد الله	البلدية والقروية فؤاد قاليبش
وزير الاشغال العامة	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل	وزير التربية والتعليم والاعراف	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
	اسحق الله حان	محمد البشير	

هنا من الأصل

اعلان

بمقتضى المادة (٩٤) من الدستور

يعلن انه عملا بالمادة ٩٤ من الدستور ، احيل القانون المؤقت رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٦ قانون الصحة العامة المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ١٩٣٤ الصادر بتاريخ ١٩٦٦/٧/٢ الى مجلس الأمة فادخل عليه بعض التعديلات .

ينشر فيما يلي القانون المذكور بشكله الذي اقره مجلس الاعيان والنواب وصدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة عليه ليحل محل القانون رقم ٤٣ المشار اليه .

١٩٧١/٤/٢٠

رئيس الوزراء

وصفي التل

نحى الحسين لله ملكنا والملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب

نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره و اضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم (٢٠) لسنة ١٩٧١

قانون الصحة العامة

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون الصحة العامة لسنة ١٩٧١) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

الفصل الأول

تعريف

المادة ٢ - يكون للالفاظ والمبارات التالية الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لها الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :-

المملكة الأردنية الهاشمية	الملكة
وزارة الصحة	الوزارة
وزير الصحة العامة او من ينوبه	الوزير
مدير صحة المحافظة او اللواء وممارس صلاحيات الطبيب وواجباته	المدير
اي طبيب صحة موظف في وزارة الصحة ويشمل طبيب البلدية .	الطبيب
اي شخص مجاز بممارسة الطب بمقتضى هذا القانون .	الطبيب المجاز
اي طبيب موظف في اي مجلس بلدي او قروي .	طبيب البلدية
دائرة الصحة	السائرة
المنطقة الواقعة ضمن حدود منطقة الامانة او منطقة المجلس البلدي او المجلس القروي	المنطقة المحلية

هكذا منذ العمل

المجلس البلدي	المجلس المشكل بمقتضى قانون البلديات ويشمل مجالس الامانات .
المجلس القروي	المجلس المشكل بموجب قانون ادارة القرى او اي قانون يخل محله .
الحاكم الاداري	المحافظ او المتصرف او مدير القضاء او مدير الناحية .
الموظف المفوض	اي مفتش صحة او مأمور صحة او مأمور صحة بلدي او اي موظف مفوض من المدير خطياً .
السلطة المحلية	المجلس البلدي او المجلس القروي .
الأرض	تعني الأرض وما عليها كما تشمل المياه والاقنية والابار والحفر .
بناء	اي دار او محل تجاري او انشاء قائم على الأرض مأهولا كان او غير مأهول كما تشمل اي قسم من البناء او ملحقاته .
المقار	تعني الأرض والبناء كما عرفا اعلاه .
المعمل	اي مصنع او ورشة او مكان عمل .
السفينة	اي باخرة او زورق شراعي او بخاري واية وسيلة نقل مائي .
وسيلة النقل العمومية	الطائرة او اي نوع من وسائل النقل ذات المحركات التي تسير او تجر بواسطة القوة الميكانيكية او الحيوانات .
المسؤول	فيما يتعلق بالمقار .
	تعني المالك او الشريك او الشخص الذي يشغل المقار او ذلك القسم منه او الذي يتولى ادارته او الاشراف عليه او الوكيل عن اي من هؤلاء .
	فيما يتعلق بالسفينة وواسطة النقل .
	الريان او الشخص الموكول اليه امرها او الاشراف عليها او على اية واسطة نقل اخرى .
	فيما يتعلق بالمستشفى .
	تعني صاحب المستشفى او مديره او المسؤول عن ادارته .

فيما يتعلق بالشركة .	
رئيس مجلس الادارة او المفوض بإدارتها .	
كل طريق او ميدان او ساحة او منفرة او بحر نافذ او غير نافذ يملك الجمهور حق المرور فيه او العبور اليه ، وتشمل ايضا كل الطرق الواقعة تحت او فوق الجسور العامة وكل طريق او بحر مستعمل او يراد استعماله لتأمين الوصول الى دارين او اكثر سواء كان للجمهور حق المرور فيه ام لم يكن وتعتبر جميع الارصفة والاقنية والمجاري والاخاديد الواقعة على جانبي اي شارع قسماً منه .	الشارع
القرية التي فيها مجلس قروي	بلدية
اي قرية ليس فيها مجلس بلدي او قروي	قرية
المدة الواقعة ما بين طلوع الشمس وغروبها .	النهار

الفصل الثاني

احكام عامة

- المادة ٣ - الوزارة مسؤولة عن الشؤون الصحية في المملكة بما في ذلك الخدمات الوقائية والعلاجية ، وعليها ضمن امكانياتها - نشر التوعية الصحية بالوسائل المتوفرة لديها والعمل على مكافحة الامراض ومنع سريانها وتوفير اسباب التأمين الصحي للمواطنين .
- المادة ٤ - يزود المسؤولون الوزارة بجميع المعلومات المتعلقة بالولادات والوفيات وحالات الامراض المعدية والكوارث الطبيعية فور وقوعها .

الفصل الثالث

دفن الموتى

- المادة ٥ - مع مراعاة الاحكام المتعلقة بمعاملات الولادة والوفاة الواردة في قانون الاحوال المدنية او اي تشريع آخر ، لا يجوز دفن الموتى الا نهاراً وفي الاماكن المخصصة للدفن وفق الانظمة التي تصدر بذلك .
- المادة ٦ - للحاكم الاداري بناء على اسباب صحية او فنية يقدمها مدير الصحة ان يمنع احداث اي مقبرة في اي مكان من اية مدينة او بلدة او قرية . وله ان يوقف الدفن في اي مكان معين .
- المادة ٧ - ١ - لا يجوز فتح اي قبر لرفع او نقل اية جثة منه الا بأذن من الطبيب او بأمر من المدعي العام لغايات التحقيق واكتشاف الجرائم .

هنا من الأصل

(٢) الطبيب المسؤول او لاي موظف مفوض من قبل المدير ان يتخذ الاجراء اللازم من اجل منع سريان الامراض الوبائية قبل دفن الميت .

(٣) لمجلس الوزراء ان يضع الانظمة الخاصة بنقل الموتى من بلد الى آخر في المملكة او من المملكة الى خارجها وبالعكس .

المادة ٨ - يجوز تخصيص غرفة او اكثر للموتى في اية مدينة او بلدة او قرية او انشاء هذه لاكثر من بلد او قرية واحدة ، كما يجوز اجراء تشريح الجثة في هذه الغرفة اذا اقتضت الضرورة ذلك ، وفي جميع الحالات يكون للوزارة حق الاشراف على هذه الغرف .

الفصل الرابع

الامراض المعدية

المادة ٩ - لغايات هذا الفصل يكون للالفاظ والعبارات التالية المعاني المخصصة لها ادناه :

التطهير	اتلاف الجراثيم المعدية او صديد الامراض السارية او الحشرات الناقلة للجراثيم المعدية .
المخالط	الشخص الذي اختلط او يشبهه الطبيب بانه تعرض للاتصال بشخص مصاب بمرض معد .
المصاب	كل شخص يكون مصاباً بمرض معد او في حالة يمكن معها انتقال العدوى بواسطته .
مرض معد	كل مرض يمكن انتقاله للغير ويشكل خطراً على الصحة العامة .
العزل	عزل الشخص المصاب او المخالط له في مستشفى العزل او في منزل او خيمة او مكان مخصص او مخصص للعزل بمقتضى الشروط التي يقرها المدير .

المادة ١٠ - ١) منع لسريان الامراض المعدية او انتقالها بحق المدير او الطبيب او من يتدبه خطأ ان يفتش اي مكان او بيت خلال النهار اذا اشتبه ان فيه اصابة بمرض معد وانه ان يقوم بتطهير ذلك المكان واتخاذ جميع الاجراءات الكافية بالحد من انتشار العدوى .

(٢) اذا وقعت اصابات بالكوليرا او التيفويد او البارتيئويد او الديزانتريا او باي مرض وبائي آخر فعلى الوزارة والمندوب واطباء الصحة اتخاذ كافة التدابير الضرورية والاحتياطية لابقاف المرض بما في ذلك مراقبة مصادر المياه الخاصة والعامة وزراعة الخضار وتسويقها وتوزيع الحليب ومنتجاته واية مواد غذائية قد تكون مصدراً للعدوى .

(٣) يحظر تحت طائلة العقوبة المنصوص عليها في هذا القانون استعمال المواد او الاشياء او الامكنة الملوثة التي يحتمل ان تنقل المرض كسا بخطر وضعها في متناول الغير او تحت تصرفهم .

المادة ١١ - يعزل المصاب بمرض معد - اذا كان العزل ضرورياً - ويكون العزل بالطريقة التي يقرها المدير او الطبيب بحيث يمنع تعرض غير المصابين للعدوى بالمرض .

المادة ١٢ - ١) على كل طبيب او طبيب مجاز اشرف او اشترك في معالجة اي مصاب بمرض معد ان يبلغ المدير خلال ١٢ ساعة من علمه بالاصابة الا اذا رأى الوزير وجوب تبليغ مثل هذه الحالة فوراً وعلى المدير ان يقوم بتبليغ ذلك للوزارة ، اما اذا كانت الاصابة بمرض وبائي خطر فعليه ان يبلغ عنه المدير حالاً دون تأخير .

ب) يجوز للوزير ان يطلب من اي طبيب مجاز ان يزوده بالمعلومات التي لديه حول اي مرض او اصابة .

المادة ١٣ - ١) منعاً لتفشي مرض قد ينتج عن فضلات الانسان او عن المجاري العامة او الخاصة ، او نتيجة لاي سبب آخر فيجوز للمدير او الطبيب ان يكلف المسؤول في ذلك المكان باتخاذ مرافق صحية وباجراء ما يلزم للمحافظة على الصحة العامة خلال المدة التي يعينها المدير او الطبيب .

(٢) اذا تخلف المسؤول عن تنفيذ ما امر به خلال المدة المعينة ، فللمدير او الطبيب ان يتخذ الاجراءات المذكورة على الوجه الذي يراه على ان تحصل - التكاليف من المسؤول بالطريقة التي تحصل بها الاموال الاميرية الا اذا كان من المتعذر التحصيل منه بسبب فقره الشديد . ان مقدار التكاليف هو المبلغ الذي اتفق فعلاً للعمل ويكون قرار المدير بهذا الشأن هو المقدار الحقيقي .

المادة ١٤ - ١) اذا تبين للمدير او الطبيب لدى اجراء المعاينة او نتيجة التحليل او بناء على اخبار موثوق بها ان الالبان او منتجاتها ملوثة او مضرّة بالصحة ، فللمدير او الطبيب ان يأمر بمنع توزيع او بيع او استهلاك هذه المواد ولاي منهما ان يأمر باتلافها منعاً للضرر .

(٢) ويجوز لهما دخول عمل اللبنة واجراء الفحوصات على الاشخاص العاملين فيه واخذ العينات من اجل اكتشاف مصدر التلوث ومنعه .

المادة ١٥ - ١) اذا ظهر ان المملكة او اي جزء منها قد اصبح مهدداً بمرض وبائي فعلى الوزير ان يتخذ الاجراء السريع لمنع او مقاومته والاعلان عنه ونشره في الجريدة الرسمية وله صلاحية اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة للقضاء على الوباء . وتشمل هذه الصلاحيات عزل المصابين او المعرضين للاصابة او المشكوك في اصابتهم والتطعيم والتلقيح ، والمعالجة والتفتيش واتلاف المواد الملوثة ودفن الموتى ، ومنع الانتقال والاستيلاء مقابل تعويض عادل على المباني ووسائل النقل للمدة التي تقتضيها الضرورة .

(٢) كل من اخفى عن قصد منه شخصاً مصاباً بمرض وبائي خطر او كان عرصة للعدوى بذلك المرض ، او امتنع عن تنفيذ اي اجراء طلب منه وورد ذكره اعلاه ، يعتبر انه ارتكب جرماً ويعاقب عليه بالسجن مدة لا تزيد على سنة بالنسبة لاهمية المخالفة والمضاعفات التي تنتج عنها .

هذه من الأصل

الفصل الخامس

المستشفيات ودور التمريض

المادة ١٦- ايفاء للغاية المقصودة من هذا الفصل تعني كلمة (مستشفى) كل مستشفى او بيت نقاهة او دار لتمريرى او دار الولادة او دار للمجزة او دار للتأهيل . وكل محل يستعمل او معد لقبول الاشخاص المصابين باي مرض او اذى جسماني او عاهة جسمانية او عقلية او قبول النساء عند الولادة من اجل معالجة او تمريرى هؤلاء الاشخاص سواء كان ذلك باجر او بدونه .

المادة ١٧- لا يجوز لاي مستشفى ان يباشر عمله الا بعد حصوله على ترخيص من الوزير .

المادة ١٨- لا يرخص اي مستشفى الا اذا توفرت الشروط المنصوص عليها في الانظمة التي تصدر بمقتضى احكام هذا القانون .

المادة ١٩- للوزير او وكيله والمدير او الطبيب ان يقوم بتفتيش اي مستشفى للتأكد من انه يزاوول اعماله على الوجه المطلوب .

المادة ٢٠- ١ (اذا تبين للوزير ان المستشفى او اي قسم منه لا يقوم - بمخدماته على الوجه المطلوب ، او اصبح غير صالح لممارسة المهام الموكولة اليه ، فعليه ان يوجه اخطاراً خطياً الى المسؤول عن المستشفى يطلب منه فيه ازالة الاسباب - المشكو منها خلال المدة المعينة في الاخطار على ان لا تقل عن شهر واحد من تاريخ التبليغ الا اذا نشأت حالة استثنائية تستدعي الاجراء العاجل من اجل الحفاظ على الصحة العامة فيصرف النظر عن هذا الاخطار وعن تلك المدة . وللوزير في الحالة الاخيرة ان يطلب الى مجلس الوزراء اعطاء القرار باغلاق المستشفى او اي قسم منه ولا يجوز فتحه الا بعد ازالة الحالة الاستثنائية بقرار مجلس الوزراء وتنسيب الوزير .

٢ (تبلغ نسخة من هذا الاخطار الى مجلس نقابة اطباء لابلء الرأي .

٣ (اذا لم يقتنع الوزير خلال المدة المعينة في الاخطار ان اسباب الشكوى قد ازيلت كلها او ازيل بعضها بشكل لم يكف به فله ان يعيد توجيه الاخطار للمرة الثانية يعلن فيه عن رغبته في اقفال المستشفى او اي قسم منه خلال مدة لا تقل عن شهر واحد .

٤ (بعد مرور مدة الشهر الثاني لمجلس الوزراء بعد مرور شهر من تبليغ الاخطار الثاني بناء على تنسيب الوزير ان يقرر اقفال المستشفى او اي قسم منه والمدة التي يراها مناسبة ولا يجوز السماح له بمطاطي الاعمال الا بعد ازالة الاسباب التي وردت بالاخطار .

٥ (للمسؤول عن المستشفى حق الطعن في قرار مجلس الوزراء خلال مدة شهرين من تاريخ تبليغه القرار المذكور ولا يجوز اقفال المستشفى او اي قسم منه الا بعد مرور مدة الاخطار او صدور قرار المحكمة ما لم تكن الحالة استثنائية كما هو مبين في الققرة الاولى من هذه المادة ومع ذلك يبقى حق الطعن قائماً .

الفصل السادس

التطعيم والتلقيح

المادة ٢١- ١ (على والد كل مولود او وليه او الشخص الموكول امره اليه ان يعمل خلال ٦ شهور من تاريخ ولادته على تلقيحه ضد السل وشلل الاطفال والسعال الديكي (الشهقة) والتهانوس والدفتيريا وعليه ان يعمل على تطعيمه خلال سنة من تاريخ ولادته ضد الجدري الا اذا اصدر الوزير امراً بخلاف ذلك وعلى الطبيب ان يصدر شهادة تشهر بوقوع التلقيح او - التطعيم في جميع هذه الحالات ، في حالة غيابه .

٢ (للوزير ان يأمر بمعاودة التلقيح والتطعيم على فترات يحددها باعلان ينشر في الجريدة الرسمية .

المادة ٢٢- بالاضافة للصلاحيات المخولة للوزير في المادة السابقة له ان يأمر باعلان ينشر في الجريدة الرسمية فرض التطعيم او التلقيح في اية منطقة يحددها ضد اي مرض معد او يشكل خطراً على الصحة العامة .

المادة ٢٣- لا يستوفى اي رسم او اجر عن التلقيح او التطعيم الذي يجريه موظفو الصحة .

المادة ٢٤- مع مراعاة احكام قانون العقوبات ، كل شخص تسبب عن قصد منه بنقل العدوى الى الغير ، وكل طبيب او موظف اوكل اليه امر التطعيم او التلقيح اعمل القيام بمهمته او تسبب في نقل العدوى او المرض الى الغير يعتبر انه ارتكب جرماً معاقباً عليه .

الفصل السابع

الحجر الصحي

المادة ٢٥- ١ (على الوزير وفق تعليمات صادرة بمقتضى الانظمة ان يفرض الحجر الصحي وينظمه في المملكة لمنع تسرب الامراض . الوبائية اليها عن طريق البر او البحر او الجو ولنسج انتقالها الى البلاد الاخرى وتنفيذ غايات اللوائح الصحية الدولية الموافقة عليها من قبل المملكة الأردنية الهاشمية .

٢ (تتولى مصلحة الحجر الصحي بمعاينة السفن والطائرات ووسائل النقل العمومية والخصومية بالاضافة الى اية صلاحيات اخرى كما هو مبين في المادة (١٥) .

المادة ٢٦- مع مراعاة اي قانون او اتفاقية دولية او اتفاقية تكون الدولة ملزمة بها ، يقرر مجلس الوزراء الرسوم المتوجب استيفاؤها والقيود التي يرى وضعها بموجب انظمة تنفيذها لغايات هذا الفصل .

الفصل الثامن

المناطق الصحية

المادة ٢٧- مع مراعاة احكام اي تشريع آخر ، على كل مسؤول عن عقار :-

١ (ان يحافظ على نظافة هذا المكان او ملحقاته سواء كان ذلك في المنطقة المحلية او في القرية .

٢ (وعلى من يقطن في القرية ان يرفع الاقلام وينقل النفايات والكناسة واي شيء آخر من القاذورات - الموجودة في العقار الى المكان الذي يمينه الطبيب او الموظف المختص وفي حالة عدم تعيينه فالى مكان غير مأهول لا يسبب مكرهه للآخرين او يتضرر بالصحة العامة .

هكذا من الأصل

المادة ٢٨ - اذا وجدت اية اقدار في اي من الاماكن المذكورة في المادة السابقة يحظر المالك او المشغل او المسؤول من قبل الطبيب او موظف الصحة المختص بان يقوم بازالة الاقدار وتقلها للمكان المين والعمل بما يتطلبه الاخطار خلال (٢٤) ساعة من تاريخ تبليغه فان تخلف يعتبر انه اقترف جرماً يعاقب عليه وفق احكام هذا القانون .

المادة ٢٩ - يحظر على أي كان ان يحدث او يطرح او يترك اوساخاً او نفايات في الشوارع سواء كان ذلك في المنطقة المحلية او في القرية .

الفصل التاسع

المكاره الصحية

المادة ٣٠ - ابقاء للغاية المقصودة من هذا الفصل تعتبر الامور التالية مكاره صحية :-

أ (كل عقار او جزء من عقار انثي" او كانت طريقة استعماله على وجه مضر بالصحة العامة
ب) اية نفايات او اوساخ وكل حفرة او قناة او مجرى او بالوعة او بئر او مرحاض او مزبلة او مدخنة او مخبز او اتون او ماشابه ذلك تكون على درجة من القذارة او في حالة او في موقع قد يؤدي الى اطلاق الرائحة العامة او الضرر بالصحة العامة .

ج) كل اسطبل او زريبة او اي مكان آخر معد لايواء الحيوانات بحيث يلحق او يمكن ان يلحق الضرر بالصحة وبانتشار الروائح الكريهة وكل حيوان يحفظ او يترك في مكان او على اية كيفية اخرى يؤدي الى الحاق الضرر بالصحة العامة .

د (كل مادة او عملية او شيء" او رائحة او صوت او دخان او غبار او فضلات او حائل او مكان يضر او يمكن ان يضر بالصحة العامة او يلحق الاذى بالآخرين .

هـ (اي عمل او حفرة يلحق الاذى او الضرر بصحة الآخرين او يدار على وجه من شأنه ان يلحق الضرر بصحة الذين يعملون فيه او للمجاورين له .

و (طرح الاوساخ او النفايات او المياه القذرة او غير ذلك في الشوارع او الارصفة او على جوانبها او بالساحات العامة او الاراضي المكشوفة مما قد يؤدي الى الحاق الضرر بالصحة العامة او الاذى بالآخرين .

ز (عدم محافظة صاحب العقار او مستأجره على نظافة حرم العقار الذي يشغله وعلى نظافة الرصيف الواقع امام العقار .

ح) اسباب او طرح محتويات الحفر الامتصاصية او المصارف او صهاريج النضح (التنكات) في غير الاماكن المخصصة لها من الدائرة او المنطقة المحلية .

ط) تفريغ محتويات الحفرة الامتصاصية بالتفجير السطحي او الجانبي او تفريغ محتوياتها في حرم العقار او في احد فروع المجاري العامة او مجاري الامطار .

المادة ٣١ - أ (كل من احدث او تسبب في احداث مكرهه صحية ، يعتبر انه ارتكب جرماً يعاقب عليه بالعقوبة المنصوص عليها في هذا القانون ، بالاضافة الى الزامه بازالة المكرهه الصحية هذا اذا لم يتم بازالتها خلال المدة التي تعين في الانتذار والتي يجب ان لا تتجاوز الاسبوع الواحد واذا تخلف عن ذلك فالمدير او الطبيب ان يوعز بازالتها على نفقة المخالف وتحصل هذه النفقات بالطريقة التي تحصل فيها الاموال الاميرية :

ب (للمحكمة المختصة بالاضافة الى الصلاحيات المخولة لها بموجب هذا القانون ان تقرر اقفال المحل ويجوز للمدير او الطبيب اذا كانت المكرهه الصحية خطرة ان يأمر باقفال المحل وربما تصلر المحكمة قرارها بهذا الشأن .

ج) للمدير او الطبيب اذا كانت المكرهه احدى المكاه الوارده في الفقرات (و) (ح) (ط) من المادة (٣٠) من هذا القانون ان يوعز فوراً بازالتها على نفقة المخالف دون الحاجة الى توجيه الاشعار .

د (يعتبر تقرير المدير او الطبيب بحق المكاه الوارده ذكرها في هذا القانون بينة كافية لهذا الغرض .

الفصل العاشر

المجاري

المادة ٣٢ - يكون للائفاظ الوارده لغايات هذا الفصل المعاني المخصصة لها اذناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :

فضلات

كل ما يصرف على شكل سائل من المنازل او المحلات التجارية او المؤسسات العامة او الخاصة او المطاعم او المصانع :

شبكة المجاري

شبكة المجاري التي تسيل فيها الفضلات والاساخ والمياه القذرة وكذلك حفر الجمع والتفتيش ومحطة الضخ وما شابه ذلك

التنديدات الداخلية

الاتانيب التي تمر بها الفضلات والقاذورات والسوائل داخل المنازل والمحلات التجارية والمطاعم والمؤسسات العامة والمصانع :

محطة التنقية

الانشاءات التي تصرف اليها الفضلات بقصد تنقيتها او ازالة المواد الصلبة او اللدابة فيها .

صاحب الشبكة

كل مالك او شريك لشبكة المجاري او التنديدات الداخلية او محطة التنقية وكل مالك او شريك في العقار الذي تقع فيه شبكة المجاري او التنديدات الداخلية او محطة التنقية او وكيل ذلك المالك او الشريك وتعني ايضاً للمجلس البلدي او المجلس القروي ومدير ادارة الشركة .

هنا من الأصل

المادة ٤٠ - ان التصريح يجب ذاته لا يجوز الاشخاص مزاوله الاعمال المشار اليها في المادة (٣٨) ما لم يكن مقترناً بترخيص من الدائرة المعنية بعد دفع الرسم وما لم يكن متفقاً مع التشريعات المعمول بها .

المادة ٤١ - مع مراعاة القوانين والانظمة المعمول بها لا يصدر الترخيص الا بعد موافقة السلطات والدوائر الحكومية المعنية .

المادة ٤٢ - تنفيذاً لغايات هذا الفصل ، يحق لأي موظف صحة ضمن نطاق عمله ان يقوم في اي وقت من اوقات النهار بالتفتيش على الاماكن والاشخاص المذكورين في المادة ٣٨ واذا ظهرت للموظف اسباب تخمعه على الاعتقاد بان عملاً او حرفه ما تزاول في اي مسكن فيحق له دخول ذلك المسكن باذن من صاحبه او بموافقة خطية من المدعي العام .

المادة ٤٣ - ١ بالرغم مما ورد في هذا الفصل يجوز للمجلس البلدي او للحاكم الاداري ان يحدد الاماكن التي يجوز للبائع المتجول تعاطي عمله ضمنها .

٢ وتعني عبارة (البائع المتجول) كل شخص متنقل يبيع او يحوز سلماً او بضائع يعرضها للبيع او يتعاطي حرفه او صناعة في اي شارع او في اي مكان خلاف الدكاكين .

المادة ٤٤ - للمدير او الطبيب قبل او بعد اعطاء التصريح ان يقوم بفحص الباعة المتجولين والمسؤول وفقاً للفقرتين الاولى والثانية من المادة (٣٨) للتأكد من ان حالتهم الصحية تسمح لهم بمزاولة اعمالهم وانهم خالون من الامراض المعدية .

الفصل الثاني عشر

مكافحة الملاريا

المادة ٤٥ - ١ الوزارة مسؤولة عن مكافحة الملاريا واستئصالها من المملكة وعلى المسؤول عن المقار ان يتعاون مع الوزارة للوصول الى هذه الغاية .

٢ تتخذ الوزارة كافة الاجراءات الكفيلة بمنع تولد البعوض وانتقال العدوى ويلزم ابلاغ الوزارة عن كل حالة وفقاً لما ورد في المادة ١٠ من هذا القانون .

المادة ٤٦ - ١ على كل مسؤول عن اي بيت او مكان او بالوعة او مرحاض او قناة او حوض او بستان او ارض تحت الري او بئر او مستنقع او مجرى او ترعة او حاووز او بركة ان يتخذ التدابير والاحتياطات الضرورية للجيلولة دون تولد البعوض فيها .

٢ ان اكتشف بيوض البعوض او يرقاته او البعوض الحي في اي مكان من الامكنة المبيته اعلاه بشكل دليلاً اولياً على ان المسؤول لم يتخذ التدابير والاحتياطات الكافية لمنع تولد البعوض .

المادة ٣٣ - ١ لا يجوز انشاء شبكة مجاري او محطة تنقية او احداث اية تغييرات فيها خارج مسنطق التنظيم وحدود البلديات ما لم تكن هذه الانشاءات متفقة والانظمة الصحية الموضوعة لهذه الغاية .

٢ مع مراعاة ما ورد في الفقرة السابقة ، لاتصدر الموافقة ما لم يتحقق للوزير ان المخططات والمواصفات لهذه الشبكات ووسائل صيانتها متفقة مع المستوى الصحي اللائق على أن يؤخذ بعين الاعتبار متطلبات سلطة المياه المركزية او اية سلطة معنية اخرى .

المادة ٣٤ - للوزارة حق مراقبة جميع شبكات المجاري بمقتضى انظمة توضع لهذه الغاية ولها اصدار الاوامر من اجل الحفاظ على الصحة العامة .

المادة ٣٥ - تخضع التمديدات الداخلية وكيفية اتصالها بالمجاري العامة الى القواعد التي تحدد بانظمة توضع لهذه الغاية ، اما في المناطق التي لاتوجد فيها مجاري عامة فيجب ان تكون تلك القواعد متفقة مع متطلبات الصحة العامة .

المادة ٣٦ - اذا ظهر ان المجاري الخاصة او العامة او التمديدات الداخلية في اي مكان قد اصبحت تهدد الصحة العامة او لاتتفق مع متطلبات الانظمة المعمول بها في حينه فللمدير او الطبيب ان يتخذ كافة الاجراءات اللازمة بشأنها كما لو كانت مكرهه صحية رغم صدور اذن او تصريح سابق بشأنها .

المادة ٣٧ - يعتبر صاحب الشبكة مسؤولاً عن اي امر يخالف احكام هذا الفصل .

الفصل الحادي عشر

الحرف والصناعات والباعة المتجولون

المادة ٣٨ - تتناول احكام هذا الفصل :-

١ الباعة المتجولون وكافة الاشخاص الذين يتعاطون عملاً او حرفه لها اثر في الصحة العامة بسبب اتصالهم او عملهم بالمواد والاطعمة والالات التي يمكن ان تضر بالصحة العامة او تنقل الامراض او بسبب اتصال هؤلاء بالجمهور .

٢ جميع الاعمال والحرف والصناعات التي لها اساس او اثر بالصحة العامة وتشمل استعمال المواد المشعة على اختلاف انواعها .

٣ الاماكن العامة المعدة لارتياح الناس .

المادة ٣٩ - ١ يحظر تعاطي اي عمل او حرفه او صناعة بمقتضى المادة السابقة الا بتصريح صادر عن المدير او الطبيب .

٢ لا يصدر التصريح ما لم تراعى الشروط الصحية المنصوص عنها في هذا القانون او اي نظام صادر بمقتضاه .

٣ للمدير او من يقوم مقامه او الطبيب ان يلغي التصريح المعطى وفق الفقرة الاولى من هذه المادة اذا اقتنع ان الشروط كلها او بعضها لم تعد قائمة وللمدير او من يقوم مقامه او الطبيب ان يعيد العمل بالتصريح اذا ازيلت الاسباب التي ادت الى الالغاء .

هنا من الأصل

المادة ٤٧ - إيفاء للغاية المقصودة من هذا الفصل ومع مراعاة احكام الفصل الرابع من هذا القانون ، يجوز لأي موظف من موظفي الصحة أن يدخل في أي وقت معقول من اوقات النهار لأي مكان للعمل أو لاعطاء الامر بالعمل على ازالة اسباب وجود البعوض أو تولده شريطة عدم دخول الأماكن المأهولة إلا بأذن من المسؤول عنها أو بموافقة المدعي العام .

المادة ٤٨ - للمدير أو الطبيب أن يأمر بأخذ عينة من دم أي شخص يشبهه بأصابته بالمalaria ، وله أيضا اتخاذ الاجراءات الطبية لمعالجة المصابين بالمalaria .

الفصل الثالث عشر

الصحة العقلية

المادة ٤٩ - يجوز انشاء مستشفى أو أكثر للأمراض النفسية ، كما يجوز تخصيص قسم من أي مستشفى لهذه الغاية وفي كلا الحالتين يعين طبيب اخصائي أو أكثر مع العدد اللازم من الموظفين .

المادة ٥٠ - ١) يقبل المصابون بالامراض النفسية لمعالجتهم في للمستشفيات أو في الاقسام المخصصة لذلك اما اختيارا أو جبرا ويجوز ادخال المصاب جبرا اذا توافرت حالة من الحالات الثلاثة التالية :-

أ) اذا كان من الضروري معالجته داخل المستشفى أو في إحدى الاقسام المخصصة ؛
ب) اذا كانت معالجته ضرورية لحماية الآخرين منه .

ج) اذا صدر امر من المحكمة بذلك بناء على بينة طبية . ويشترط في الحالتين أ ، ب مايلي :-

- ١ - أن يسبق ذلك طلب موجه الى المدير .
- ٢ - أن تصدر شهادة من طبيب مختص تؤيد مضمون هذا الطلب الذي يحال اليه من المدير .
- ٣ - موافقة اخيرة من المدير أو من يقوم مقامه .

٢ - المدير المستشفى أو الطبيب المعالج اخراج المصاب أو المريض من المستشفى متى شفي أو اصبحت حالته تسمح بذلك ويعلم ذوو المريض والمدير بتاريخ المغادرة ، اما اذا كان ادخاله المستشفى يأمر من المحكمة فيجب اخذ موافقتها على ذلك .

المادة ٥١ - باستثناء الحالة المبينة تحت الفقرة ج من المادة السابقة اذا اقتنع الوزير ان الاسباب الموجبة لادخال المصاب جبرا الى المستشفى غير متوفرة فله الحق بان يأمر باخراجه أو إيقاف ادخاله .

الفصل الرابع عشر

ترخيص للمهن الطبية

المادة ٥٢ - ١) لا يجوز لأي شخص أن يتعاطى أية مهنة صحية أو طبية أو أية حرفة مرتبطة بهما مسلم يحصل على ترخيص بذلك من الوزير وفقا للقوانين والانظمة الموضوعة لهذه الغاية .

٢) تعني المهن الطبية والصحية مزاوله الاعمال التالية : الطب ، طب الاسنان ، الصيدلة ، المختبرات الصحية ، فحص البصر ، تجهيز النظارات الطبية ، القبالة ، التمريض ، التخدير ، استعمال الاشعة السينية واجهزة التشخيص والمعالجة الحكيمة واللياقة البدنية الصحية وأية مهنة أو حرفة طبية أو صحية أخرى تضاف اليها بموجب قانون .

ب) يعتبر الشخص أنه يمارس المهنة الطبية أو الصحية اذا أجرى الفحص أو تظاهر بان في وسعه فحص المريض أو تشخيص مرضه أو معالجته أو وصف الادوية له أو توليد النساء أو القيام بأي عمل أو خدمة من الخدمات التي يقوم بها عادة بحكم عمله أو مهنته أحد الاشخاص المشار اليهم في الفقرة السابقة .

ان اعطاء عقاقير أو وصفات طبية للغير أو القيام بمعالجة الغير بأي شكل كان ، أو حيازة أي شخص لمعدات أو ادوات طبية أو علاجية أو لتقادير من العقاقير تزيد على حاجته أو حاجة عائلته يشكل دليلا اوليا على ان الشخص يمارس المهنة الطبية أو الصحية .

ج) ولغايات هذه المادة تعني كلمة مريض كل شخص يقدم نفسه للمعالجة أو اجراء الفحص في أي من الامور المشار اليها في هذه المادة .

٣) كل من تعاطى مهنة صحية أو طبية دون ترخيص ، يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في المادة ٧٩ من هذا القانون وللوزير أو مدير الضخمة المفوض من قبل الوزير ان يقفل المحل الذي تم تعاطي تلك المهنة فيه ، زيمنا تصدر المحكمة قرارها بهذا الشأن .

المادة ٥٣ - ١) مع مراعاة القوانين الخاصة بنقابات اطباء والصيدالة واطباء الاسنان أو أي تشريع آخر لا يجوز اصدار أي رخصة لأي شخص يتعاطى الاعمال المبينة في المادة السابقة الا بعد توافر الشروط المنصوص عليها في نظام يصدر لهذه الغاية .

٢) للوزير أن يشترط في الرخصة التي يصدرها لأول مرة على أن يعمل الطالب في أية مؤسسة أو دائرة حكومية لمدة محددة بنظام يصدر لهذه الغاية وأن تخلف عن القيام بشروط الرخصة أو خالفت احكام النظام فللوزير أن يلغى الترخيص الصادر منه .

٣) لمجلس الوزراء اصدار نظام يحدد فيه عدد الاطباء والاشخاص المشغولين في المهن الطبية أو الصحية للمعرفة اعلاه في كل مدينة أو بلدة في المملكة كما يجوز زيادة هذا العدد مسبقا وقت إلى آخر وفقا لمتطلبات الحال .

٤) تزود الوزارة بقبابة الاطباء والجمعيات المختصة ان وجدت بالمعلومات عن كل رخصة تصدرها بموجب هذا القانون .

المادة ٥٤ - ١) للوزير أن يلغى الرخصة الصادرة عنه أو يوقف العمل بها للمدة التي يبينها على أن يبين في هذا الالغاء أو الايقاف السبب أو الاسباب التي دعت الى اتخاذ هذا الاجراء وفقا لنظام الترخيص .

٢) استنادا لهذا القانون يصدر نظام يحدد فيه الاسباب التي تحول الوزير الغاء الرخصة الممنوحة أو إيقافها بالنسبة لكل مهنة أو حرفة المشار اليه في المادة (٥٢)

هكذا عند التأمل

٣ (لكل من لحقه جيف من اي اجراء صادر بموجب هذه المادة ان يطلب الغاء القرار الى محكمة العدل العليا خلال (٦٠) يوماً من تاريخ تبليغه وينظر في الطلب وفقاً للاصول والقوانين المرعية .

المادة ٥٥ - على من يتقدم للحصول على رخصة لمزاولة عمل من الاعمال المشار اليها في المادة (٥٢) ان يرفق مع طلبه الشهادة او الاوراق الثبوتية التي تؤهله لممارسة المهنة المطلوبة وعلى جهة الترخيص ان تتحقق من ان هذه الشهادة والاوراق الثبوتية صحيحة وان الطالب كفؤ من جميع الوجوه لتعاطي العمل المطلوب ممارسته .

المادة ٥٦ - عند تنفيذ احكام هذا الفصل تراعى احكام قوانين نقابات الاطباء والصيدالة واطباء الاسنان او اي تشريع اخر يتعلق بالمهن والاعمال المشار اليها في المادة (٥٢) ما لم تتعارض مع احكام هذا القانون .

الفصل الخامس عشر

قواعد اخرى لممارسة المهن الطبية

المادة ٥٧ - (١) تكون العيادات الطبية والمكاتب متفقة والانظمة التي تصدر من وقت لآخر من حيث استيفائها للشروط الصحية والاجهزة الضرورية وعدد الغرف ومن حيث نوع العمل ، وللوزارة الحق في تفتيشها في اي وقت معقول .

المادة ٥٨ - باستثناء العيانات الطبية يجوز للطبيب ترخيص من الوزير ان يبيع العقاقير والادوية بالاسعار المحددة عندما لا تكون هناك صيدلية في بلدة مصرح لها ببيعها .

المادة ٥٩ - (١) يسمح لطالب الطب في السنتين الاخريتين من سني دراسته في احدى الجامعات المعترف بها بممارسة التطبيب لدى احدى المستشفيات او العيادات لغايات التدريب شريطة ان يكون ذلك التدريب تحت اشراف طبيب مرخص .

(ب) يسمح للطبيب الاختصاصي ولو لم يكن مقيماً في الاردن ان يقوم في حالات الضرورة باجراء عملية خاصة او تقديم المشورة الطبية حتى ولو لم يكن مرخصاً في المملكة .

المادة ٦٠ - تنقيد امور الدعاية والاعلان المتعلقة بالمهن والاعمال المبينة في المادة ٥٣ بالانظمة والتعليمات التي تصدر لهذه الغاية .

المادة ٦١ - لمجلس الوزراء بتشيب من الوزير ان يصدر قراراً يحدد بموجبه عدد العيادات او الاماكن الاخرى التي تقوم بتقديم الخدمات الصحية في اية منطقة معينة بما في ذلك المختبرات الطبية وذلك من اجل توزيعها توزيعاً يتفق مع متطلبات الصحة العامة .

المادة ٦٢ - (١) يحظر على اي طبيب وصف اي شيء بقصد اجهاض امرأة حامل او اجراء عملية اجهاض لاي حامل ، وانما يجوز اجهاض الحامل في مستشفى مرخص او في دار للتوليد مرخصة ، اذا كانت عملية اجهاض ضرورية لتلافي تعرض حياة الحامل للموت او للمحافظة على صحتها شريطة : -

(٢) ان يوقع ذلك موافقة خطية من الحامل باجراء العملية وفي حالة عدم مقلتها على الكتاب او غيرها من النطق فتؤخذ هذه الوثيقة من زوجها او المسؤول عنها .

٢ (ان يشهد طبيبان مرخصان على ان العملية ضرورية للمحافظة على حياة الحامل او صحتها .

(ب) على المسؤول عن المستشفى او دار التوليد ان يسجل في قيوده اسم الحامل وتاريخ اجراء العملية ونوعها وان يحتفظ لمدة عشر سنوات بالموافقة الخطية وشهادة الطبيب .

(ج) تزود الحامل بشهادة مصادقة من المدير او المسؤول عن المستشفى او دار التوليد تتضمن المعلومات المعينة في الفقرة السابقة .

على الرغم مما ورد في قانون العقوبات لاتلاحق الحامل ولا يعتبر الشخص او الاشخاص الذين اجروا او اشتركوا في اجراء عملية الاجهاض وفقاً لما تقدم انهم اذقروا جريمة اجهاض .

الفصل السادس عشر

المواد الغذائية والعلاجات

المادة ٦٣ - يكون للفاظ والعبارات التالية المعاني المخصصة لها الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك .

شخص

اي فرد او شركة او جمعية او هيئة معنوية او هيئة رسمية او شبه رسمية .
وتعني لفظة (طعام) ما يلي : -

(أ) كل مادة او جزء منها يستعملها الانسان للاكل او الشرب ماعدا العقاقير الطبية والماء .
(ب) اية مادة تدخل عادة او تستعمل في تركيب طعام الانسان او تحضيره وتشمل البهارات والقواميل والمخللات والحلويات .

(ج) الملكية

وتعني عبارة (عقار طبي) ما يلي : -

(أ) المواد المتعارف عليها في دستور الادوية الرسمي (الانكليزي او الافرنسي او الاميركي او المصري) او

(ب) اى مادة تستعمل في تشخيص او شفاء او معالجة او تلطيف او منع اى مرض في الانسان او الحيوان او

(ج) اية مادة غير الاطعمة قصد بها التأثير على جسم الانسان او الحيوان من حيث البنية او الوظائف ، او

(د) اية مادة تستعمل كجزء من المواد المعينة في البنود ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٧١ ، ١٧٢ ، ١٧٣ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ١٧٩ ، ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ١٩٥ ، ١٩٦ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠١ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ٢٣٩ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩ ، ٢٥٠ ، ٢٥١ ، ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٢٩١ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٢٩٧ ، ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣٠١ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٤ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٣١١ ، ٣١٢ ، ٣١٣ ، ٣١٤ ، ٣١٥ ، ٣١٦ ، ٣١٧ ، ٣١٨ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠ ، ٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣ ، ٣٣٤ ، ٣٣٥ ، ٣٣٦ ، ٣٣٧ ، ٣٣٨ ، ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، ٣٤١ ، ٣٤٢ ، ٣٤٣ ، ٣٤٤ ، ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧ ، ٣٤٨ ، ٣٤٩ ، ٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٣٥٣ ، ٣٥٤ ، ٣٥٥ ، ٣٥٦ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩ ، ٣٦٠ ، ٣٦١ ، ٣٦٢ ، ٣٦٣ ، ٣٦٤ ، ٣٦٥ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩ ، ٣٧٠ ، ٣٧١ ، ٣٧٢ ، ٣٧٣ ، ٣٧٤ ، ٣٧٥ ، ٣٧٦ ، ٣٧٧ ، ٣٧٨ ، ٣٧٩ ، ٣٨٠ ، ٣٨١ ، ٣٨٢ ، ٣٨٣ ، ٣٨٤ ، ٣٨٥ ، ٣٨٦ ، ٣٨٧ ، ٣٨٨ ، ٣٨٩ ، ٣٩٠ ، ٣٩١ ، ٣٩٢ ، ٣٩٣ ، ٣٩٤ ، ٣٩٥ ، ٣٩٦ ، ٣٩٧ ، ٣٩٨ ، ٣٩٩ ، ٤٠٠ ، ٤٠١ ، ٤٠٢ ، ٤٠٣ ، ٤٠٤ ، ٤٠٥ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧ ، ٤٠٨ ، ٤٠٩ ، ٤١٠ ، ٤١١ ، ٤١٢ ، ٤١٣ ، ٤١٤ ، ٤١٥ ، ٤١٦ ، ٤١٧ ، ٤١٨ ، ٤١٩ ، ٤٢٠ ، ٤٢١ ، ٤٢٢ ، ٤٢٣ ، ٤٢٤ ، ٤٢٥ ، ٤٢٦ ، ٤٢٧ ، ٤٢٨ ، ٤٢٩ ، ٤٣٠ ، ٤٣١ ، ٤٣٢ ، ٤٣٣ ، ٤٣٤ ، ٤٣٥ ، ٤٣٦ ، ٤٣٧ ، ٤٣٨ ، ٤٣٩ ، ٤٤٠ ، ٤٤١ ، ٤٤٢ ، ٤٤٣ ، ٤٤٤ ، ٤٤٥ ، ٤٤٦ ، ٤٤٧ ، ٤٤٨ ، ٤٤٩ ، ٤٥٠ ، ٤٥١ ، ٤٥٢ ، ٤٥٣ ، ٤٥٤ ، ٤٥٥ ، ٤٥٦ ، ٤٥٧ ، ٤٥٨ ، ٤٥٩ ، ٤٦٠ ، ٤٦١ ، ٤٦٢ ، ٤٦٣ ، ٤٦٤ ، ٤٦٥ ، ٤٦٦ ، ٤٦٧ ، ٤٦٨ ، ٤٦٩ ، ٤٧٠ ، ٤٧١ ، ٤٧٢ ، ٤٧٣ ، ٤٧٤ ، ٤٧٥ ، ٤٧٦ ، ٤٧٧ ، ٤٧٨ ، ٤٧٩ ، ٤٨٠ ، ٤٨١ ، ٤٨٢ ، ٤٨٣ ، ٤٨٤ ، ٤٨٥ ، ٤٨٦ ، ٤٨٧ ، ٤٨٨ ، ٤٨٩ ، ٤٩٠ ، ٤٩١ ، ٤٩٢ ، ٤٩٣ ، ٤٩٤ ، ٤٩٥ ، ٤٩٦ ، ٤٩٧ ، ٤٩٨ ، ٤٩٩ ، ٥٠٠ ، ٥٠١ ، ٥٠٢ ، ٥٠٣ ، ٥٠٤ ، ٥٠٥ ، ٥٠٦ ، ٥٠٧ ، ٥٠٨ ، ٥٠٩ ، ٥١٠ ، ٥١١ ، ٥١٢ ، ٥١٣ ، ٥١٤ ، ٥١٥ ، ٥١٦ ، ٥١٧ ، ٥١٨ ، ٥١٩ ، ٥٢٠ ، ٥٢١ ، ٥٢٢ ، ٥٢٣ ، ٥٢٤ ، ٥٢٥ ، ٥٢٦ ، ٥٢٧ ، ٥٢٨ ، ٥٢٩ ، ٥٣٠ ، ٥٣١ ، ٥٣٢ ، ٥٣٣ ، ٥٣٤ ، ٥٣٥ ، ٥٣٦ ، ٥٣٧ ، ٥٣٨ ، ٥٣٩ ، ٥٤٠ ، ٥٤١ ، ٥٤٢ ، ٥٤٣ ، ٥٤٤ ، ٥٤٥ ، ٥٤٦ ، ٥٤٧ ، ٥٤٨ ، ٥٤٩ ، ٥٥٠ ، ٥٥١ ، ٥٥٢ ، ٥٥٣ ، ٥٥٤ ، ٥٥٥ ، ٥٥٦ ، ٥٥٧ ، ٥٥٨ ، ٥٥٩ ، ٥٦٠ ، ٥٦١ ، ٥٦٢ ، ٥٦٣ ، ٥٦٤ ، ٥٦٥ ، ٥٦٦ ، ٥٦٧ ، ٥٦٨ ، ٥٦٩ ، ٥٧٠ ، ٥٧١ ، ٥٧٢ ، ٥٧٣ ، ٥٧٤ ، ٥٧٥ ، ٥٧٦ ، ٥٧٧ ، ٥٧٨ ، ٥٧٩ ، ٥٨٠ ، ٥٨١ ، ٥٨٢ ، ٥٨٣ ، ٥٨٤ ، ٥٨٥ ، ٥٨٦ ، ٥٨٧ ، ٥٨٨ ، ٥٨٩ ، ٥٩٠ ، ٥٩١ ، ٥٩٢ ، ٥٩٣ ، ٥٩٤ ، ٥٩٥ ، ٥٩٦ ، ٥٩٧ ، ٥٩٨ ، ٥٩٩ ، ٦٠٠ ، ٦٠١ ، ٦٠٢ ، ٦٠٣ ، ٦٠٤ ، ٦٠٥ ، ٦٠٦ ، ٦٠٧ ، ٦٠٨ ، ٦٠٩ ، ٦١٠ ، ٦١١ ، ٦١٢ ، ٦١٣ ، ٦١٤ ، ٦١٥ ، ٦١٦ ، ٦١٧ ، ٦١٨ ، ٦١٩ ، ٦٢٠ ، ٦٢١ ، ٦٢٢ ، ٦٢٣ ، ٦٢٤ ، ٦٢٥ ، ٦٢٦ ، ٦٢٧ ، ٦٢٨ ، ٦٢٩ ، ٦٣٠ ، ٦٣١ ، ٦٣٢ ، ٦٣٣ ، ٦٣٤ ، ٦٣٥ ، ٦٣٦ ، ٦٣٧ ، ٦٣٨ ، ٦٣٩ ، ٦٤٠ ، ٦٤١ ، ٦٤٢ ، ٦٤٣ ، ٦٤٤ ، ٦٤٥ ، ٦٤٦ ، ٦٤٧ ، ٦٤٨ ، ٦٤٩ ، ٦٥٠ ، ٦٥١ ، ٦٥٢ ، ٦٥٣ ، ٦٥٤ ، ٦٥٥ ، ٦٥٦ ، ٦٥٧ ، ٦٥٨ ، ٦٥٩ ، ٦٦٠ ، ٦٦١ ، ٦٦٢ ، ٦٦٣ ، ٦٦٤ ، ٦٦٥ ، ٦٦٦ ، ٦٦٧ ، ٦٦٨ ، ٦٦٩ ، ٦٧٠ ، ٦٧١ ، ٦٧٢ ، ٦٧٣ ، ٦٧٤ ، ٦٧٥ ، ٦٧٦ ، ٦٧٧ ، ٦٧٨ ، ٦٧٩ ، ٦٨٠ ، ٦٨١ ، ٦٨٢ ، ٦٨٣ ، ٦٨٤ ، ٦٨٥ ، ٦٨٦ ، ٦٨٧ ، ٦٨٨ ، ٦٨٩ ، ٦٩٠ ، ٦٩١ ، ٦٩٢ ، ٦٩٣ ، ٦٩٤ ، ٦٩٥ ، ٦٩٦ ، ٦٩٧ ، ٦٩٨ ، ٦٩٩ ، ٧٠٠ ، ٧٠١ ، ٧٠٢ ، ٧٠٣ ، ٧٠٤ ، ٧٠٥ ، ٧٠٦ ، ٧٠٧ ، ٧٠٨ ، ٧٠٩ ، ٧١٠ ، ٧١١ ، ٧١٢ ، ٧١٣ ، ٧١٤ ، ٧١٥ ، ٧١٦ ، ٧١٧ ، ٧١٨ ، ٧١٩ ، ٧٢٠ ، ٧٢١ ، ٧٢٢ ، ٧٢٣ ، ٧٢٤ ، ٧٢٥ ، ٧٢٦ ، ٧٢٧ ، ٧٢٨ ، ٧٢٩ ، ٧٣٠ ، ٧٣١ ، ٧٣٢ ، ٧٣٣ ، ٧٣٤ ، ٧٣٥ ، ٧٣٦ ، ٧٣٧ ، ٧٣٨ ، ٧٣٩ ، ٧٤٠ ، ٧٤١ ، ٧٤٢ ، ٧٤٣ ، ٧٤٤ ، ٧٤٥ ، ٧٤٦ ، ٧٤٧ ، ٧٤٨ ، ٧٤٩ ، ٧٥٠ ، ٧٥١ ، ٧٥٢ ، ٧٥٣ ، ٧٥٤ ، ٧٥٥ ، ٧٥٦ ، ٧٥٧ ، ٧٥٨ ، ٧٥٩ ، ٧٦٠ ، ٧٦١ ، ٧٦٢ ، ٧٦٣ ، ٧٦٤ ، ٧٦٥ ، ٧٦٦ ، ٧٦٧ ، ٧٦٨ ، ٧٦٩ ، ٧٧٠ ، ٧٧١ ، ٧٧٢ ، ٧٧٣ ، ٧٧٤ ، ٧٧٥ ، ٧٧٦ ، ٧٧٧ ، ٧٧٨ ، ٧٧٩ ، ٧٨٠ ، ٧٨١ ، ٧٨٢ ، ٧٨٣ ، ٧٨٤ ، ٧٨٥ ، ٧٨٦ ، ٧٨٧ ، ٧٨٨ ، ٧٨٩ ، ٧٩٠ ، ٧٩١ ، ٧٩٢ ، ٧٩٣ ، ٧٩٤ ، ٧٩٥ ، ٧٩٦ ، ٧٩٧ ، ٧٩٨ ، ٧٩٩ ، ٨٠٠ ، ٨٠١ ، ٨٠٢ ، ٨٠٣ ، ٨٠٤ ، ٨٠٥ ، ٨٠٦ ، ٨٠٧ ، ٨٠٨ ، ٨٠٩ ، ٨١٠ ، ٨١١ ، ٨١٢ ، ٨١٣ ، ٨١٤ ، ٨١٥ ، ٨١٦ ، ٨١٧ ، ٨١٨ ، ٨١٩ ، ٨٢٠ ، ٨٢١ ، ٨٢٢ ، ٨٢٣ ، ٨٢٤ ، ٨٢٥ ، ٨٢٦ ، ٨٢٧ ، ٨٢٨ ، ٨٢٩ ، ٨٣٠ ، ٨٣١ ، ٨٣٢ ، ٨٣٣ ، ٨٣٤ ، ٨٣٥ ، ٨٣٦ ، ٨٣٧ ، ٨٣٨ ، ٨٣٩ ، ٨٤٠ ، ٨٤١ ، ٨٤٢ ، ٨٤٣ ، ٨٤٤ ، ٨٤٥ ، ٨٤٦ ، ٨٤٧ ، ٨٤٨ ، ٨٤٩ ، ٨٥٠ ، ٨٥١ ، ٨٥٢ ، ٨٥٣ ، ٨٥٤ ، ٨٥٥ ، ٨٥٦ ، ٨٥٧ ، ٨٥٨ ، ٨٥٩ ، ٨٦٠ ، ٨٦١ ، ٨٦٢ ، ٨٦٣ ، ٨٦٤ ، ٨٦٥ ، ٨٦٦ ، ٨٦٧ ، ٨٦٨ ، ٨٦٩ ، ٨٧٠ ، ٨٧١ ، ٨٧٢ ، ٨٧٣ ، ٨٧٤ ، ٨٧٥ ، ٨٧٦ ، ٨٧٧ ، ٨٧٨ ، ٨٧٩ ، ٨٨٠ ، ٨٨١ ، ٨٨٢ ، ٨٨٣ ، ٨٨٤ ، ٨٨٥ ، ٨٨٦ ، ٨٨٧ ، ٨٨٨ ، ٨٨٩ ، ٨٩٠ ، ٨٩١ ، ٨٩٢ ، ٨٩٣ ، ٨٩٤ ، ٨٩٥ ، ٨٩٦ ، ٨٩٧ ، ٨٩٨ ، ٨٩٩ ، ٩٠٠ ، ٩٠١ ، ٩٠٢ ، ٩٠٣ ، ٩٠٤ ، ٩٠٥ ، ٩٠٦ ، ٩٠٧ ، ٩٠٨ ، ٩٠٩ ، ٩١٠ ، ٩١١ ، ٩١٢ ، ٩١٣ ، ٩١٤ ، ٩١٥ ، ٩١٦ ، ٩١٧ ، ٩١٨ ، ٩١٩ ، ٩٢٠ ، ٩٢١ ، ٩٢٢ ، ٩٢٣ ، ٩٢٤ ، ٩٢٥ ، ٩٢٦ ، ٩٢٧ ، ٩٢٨ ، ٩٢٩ ، ٩٣٠ ، ٩٣١ ، ٩٣٢ ، ٩٣٣ ، ٩٣٤ ، ٩٣٥ ، ٩٣٦ ، ٩٣٧ ، ٩٣٨ ، ٩٣٩ ، ٩٤٠ ، ٩٤١ ، ٩٤٢ ، ٩٤٣ ، ٩٤٤ ، ٩٤٥ ، ٩٤٦ ، ٩٤٧ ، ٩٤٨ ، ٩٤٩ ، ٩٥٠ ، ٩٥١ ، ٩٥٢ ، ٩٥٣ ، ٩٥٤ ، ٩٥٥ ، ٩٥٦ ، ٩٥٧ ، ٩٥٨ ، ٩٥٩ ، ٩٦٠ ، ٩٦١ ، ٩٦٢ ، ٩٦٣ ، ٩٦٤ ، ٩٦٥ ، ٩٦٦ ، ٩٦٧ ، ٩٦٨ ، ٩٦٩ ، ٩٧٠ ، ٩٧١ ، ٩٧٢ ، ٩٧٣ ، ٩٧٤ ، ٩٧٥ ، ٩٧٦ ، ٩٧٧ ، ٩٧٨ ، ٩٧٩ ، ٩٨٠ ، ٩٨١ ، ٩٨٢ ، ٩٨٣ ، ٩٨٤ ، ٩٨٥ ، ٩٨٦ ، ٩٨٧ ، ٩٨٨ ، ٩٨٩ ، ٩٩٠ ، ٩٩١ ، ٩٩٢ ، ٩٩٣ ، ٩٩٤ ، ٩٩٥ ، ٩٩٦ ، ٩٩٧ ، ٩٩٨ ، ٩٩٩ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠١ ، ١٠٠٢ ، ١٠٠٣ ، ١٠٠٤ ، ١٠٠٥ ، ١٠٠٦ ، ١٠٠٧ ، ١٠٠٨ ، ١٠٠٩ ، ١٠١٠ ، ١٠١١ ، ١٠١٢ ، ١٠١٣ ، ١٠١٤ ، ١٠١٥ ، ١٠١٦ ، ١٠١٧ ، ١٠١٨ ، ١٠١٩ ، ١٠٢٠ ، ١٠٢١ ، ١٠٢٢ ، ١٠٢٣ ، ١٠٢٤ ، ١٠٢٥ ، ١٠٢٦ ، ١٠٢٧ ، ١٠٢٨ ، ١٠٢٩ ، ١٠٣٠ ، ١٠٣١ ، ١٠٣٢ ، ١٠٣٣ ، ١٠٣٤ ، ١٠٣٥ ، ١٠٣٦ ، ١٠٣٧ ، ١٠٣٨ ، ١٠٣٩ ، ١٠٤٠ ، ١٠٤١ ، ١٠٤٢ ، ١٠٤٣ ، ١٠٤٤ ، ١٠٤٥ ، ١٠٤٦ ، ١٠٤٧ ، ١٠٤٨ ، ١٠٤٩ ، ١٠٥٠ ، ١٠٥١ ، ١٠٥٢ ، ١٠٥٣ ، ١٠٥٤ ، ١٠٥٥ ، ١٠٥٦ ، ١٠٥٧ ، ١٠٥٨ ، ١٠٥٩ ، ١٠٦٠ ، ١٠٦١ ، ١٠٦٢ ، ١٠٦٣ ، ١٠٦٤ ، ١٠٦٥ ، ١٠٦٦ ، ١٠٦٧ ، ١٠٦٨ ، ١٠٦٩ ، ١٠٧٠ ، ١٠٧١ ، ١٠٧٢ ، ١٠٧٣ ، ١٠٧٤ ، ١٠٧٥ ، ١٠٧٦ ، ١٠٧٧ ، ١٠٧٨ ، ١٠٧٩ ، ١٠٨٠ ، ١٠٨١ ، ١٠٨٢ ، ١٠٨٣ ، ١٠٨٤ ، ١٠٨٥ ، ١٠٨٦ ، ١٠٨٧ ، ١٠٨٨ ، ١٠٨٩ ، ١٠٩٠ ، ١٠٩١ ، ١٠٩٢ ، ١٠٩٣ ، ١٠٩٤ ، ١٠٩٥ ، ١٠٩٦ ، ١٠٩٧ ، ١٠٩٨ ، ١٠٩٩ ، ١١٠٠ ، ١١٠١ ، ١١٠٢ ، ١١٠٣ ، ١١٠٤ ، ١١٠٥ ، ١١٠٦ ، ١١٠٧ ، ١١٠٨ ، ١١٠٩ ، ١١١٠ ، ١١١١ ، ١١١٢ ، ١١١٣ ، ١١١٤ ، ١١١٥ ، ١١١٦ ، ١١١٧ ، ١١١٨ ، ١١١٩ ، ١١٢٠ ، ١١٢١ ، ١١٢٢ ، ١١٢٣ ، ١١٢٤ ، ١١٢٥ ، ١١٢٦ ، ١١٢٧ ، ١١٢٨ ، ١١٢٩ ، ١١٣٠ ، ١١٣١ ، ١١٣٢ ، ١١٣٣ ، ١١٣٤ ، ١١٣٥ ، ١١٣٦ ، ١١٣٧ ، ١١٣٨ ، ١١٣٩ ، ١١٤٠ ، ١١٤١ ، ١١٤٢ ، ١١٤٣ ، ١١٤٤ ، ١١٤٥ ، ١١٤٦ ، ١١٤٧ ، ١١٤٨ ، ١١٤٩ ، ١١٥٠ ، ١١٥١ ، ١١٥٢ ، ١١٥٣ ، ١١٥٤ ، ١١٥٥ ، ١١٥٦ ، ١١٥٧ ، ١١٥٨ ، ١١٥٩ ، ١١٦٠ ، ١١٦١ ، ١١٦٢ ، ١١٦٣ ، ١١٦٤ ، ١١٦٥ ، ١١٦٦ ، ١١٦٧ ، ١١٦٨ ، ١١٦٩ ، ١١٧٠ ، ١١٧١ ، ١١٧٢ ، ١١٧٣ ، ١١٧٤ ، ١١٧٥ ، ١١٧٦ ، ١١٧٧ ، ١١٧٨ ، ١١٧٩ ، ١١٨٠ ، ١١٨١ ، ١١٨٢ ، ١١٨٣ ، ١١٨٤ ، ١١٨٥ ، ١١٨٦ ، ١١٨٧ ، ١١٨٨ ، ١١٨٩ ، ١١٩٠ ، ١١٩١ ، ١١٩٢ ، ١١٩٣ ، ١١٩٤ ، ١١٩٥ ، ١١٩٦ ، ١١٩٧ ، ١١٩٨ ، ١١٩٩ ، ١٢٠٠ ، ١٢٠١ ، ١٢٠٢ ، ١٢٠٣ ، ١٢٠٤ ، ١٢٠٥ ، ١٢٠٦ ، ١٢٠٧ ، ١٢٠٨ ، ١٢٠٩ ، ١٢١٠ ، ١٢١١ ، ١٢١٢ ، ١٢١٣ ، ١٢١٤ ، ١٢١٥ ، ١٢١٦ ، ١٢١٧ ، ١٢١٨ ، ١٢١٩ ، ١٢٢٠ ، ١٢٢١ ، ١٢٢٢ ، ١٢٢٣ ، ١٢٢٤ ، ١٢٢٥ ، ١٢٢٦ ، ١٢٢٧ ، ١٢٢٨ ، ١٢٢٩ ، ١٢٣٠ ، ١٢٣١ ، ١٢٣٢ ، ١٢٣٣ ، ١٢٣٤ ،

أو التصنيع أو التحضير أو المعالجة أو التلوين أو التكهة ، أو اللث أو الثقل أو الحفظ وتشمل أي مصدر إشعاعي يستعمل في هذه العمليات ويشترط في هذه المواد الإضافية أن تكون متعارفاً عليها بين الخبراء وموافقاً عليها من الوزير ولا تشمل المبيدات الكيميائية في أو على أي سلسة زراعية خام .

وتشمل كلمة (بيع) ما يلي :-

أ (الصنع ، التحضير ، التعليب ، الثقل ، التناول ، التعبئة ،

ب (العرض .

ج (الحيازة أو التخزين بقصد البيع .

د (التوزيع .

هـ (الهبة أو التبرع .

(الدستور الطبي) .

مجموعة رسمية تحتوي على المواصفات الكيميائية والحيوية والفيزيولوجية والصيدلانية ، وكل ما يشتق منها من المستحضرات التي تستعمل في مداواة أو وقاية الإنسان أو الحيوان أو النبات لأجراء الاختبارات .

رقعة

أي بيان ظاهر مكتوب أو مطبوع أو مصور مثبت مباشرة على مادة غذائية أو على الأثناء أو اللبابة المحتوية على تلك المادة أو مرفق بها أو برزوم معها .

المادة ٦٤ - تعتبر الأطعمة أنها مغشوشة في الحالات التالية :-

أ (١) إذا احتوت على أية مادة سامة أو مادة ضارة فيما : صلبا المبيدات الكيميائية بالمقادير الصحية اللازمة شريطة أن لا تضر بصحة الإنسان أو الحيوان .

ب (٢) إذا كانت غير سليمة أو ملوثة أو متفنة أو متحللة أو غير نقية أو غير صالحة وكان جزء منها كذلك .

ج (٣) إذا كان قد تم إنتاجها أو نقلها أو تحضيرها أو تعبئتها أو حفظها في أوضاع أو ظروف غير صحية جعلتها ملوثة أو جعلتها غير سليمة ومضرة بالصحة .

د (٤) إذا وجدت أنها نتاج حيوان مريض ، أو حيوان نفق قبل الذبح .

هـ (٥) إذا كان الإثاء الذي يحتويها مصنوعاً من أية مادة تؤثر على محتوياتها وتجعلها ضارة بالصحة العامة .

و (٦) إذا جرى تعرضها إلى مصدر إشعاعي وأصبحت غير صالحة للأكل أو الاستهلاك .

ز (٧) إذا تزنعت أو استخلصت منها أي من موادها الأصلية ذات القيمة الكوكبة لها إلا إذا أعلن عن ذلك الجمهور أو كان مسموحاً به .

ح (٨) إذا جرى استبدال جزء من موادها ولم يعلن عن ذلك للجمهور أو لم يسمح به .

ج (٩) إذا كان هناك نقص أو تلف أو غيب في المواد الغذائية أو في المواد الملوثة لها .

د (١٠) إذا أضيف إلى الطعام مادة ولم تكن ضارة من شأنها أن تقلل من نسبة المادة الغذائية فيها بقصد جني الربح .

٣ (١١) إذا كانت من الحلويات أو المشروبات التي تحتوي على أية مادة ضارة أو يحتمل أن تكون ضارة أو التي تتكون بشكل رئيسي من مادة غير مغلية باستثناء الحالات المصرح بها إلا ما كان ضاراً منها ولا تشمل لبانة (الملكة) .

٤ (١٢) إذا كانت دون المقاييس والمواصفات المعلن عنها .

٥ (١٣) إذا كانت تحتوي على هرمونات بصورة تضر بالصحة أو تؤدي صحة الحامل .

المادة ٦٥ - يعتبر الطعام أنه موصوف وضفا كاذباً في الحالات التالية :-

أ (١) إذا كانت رقعة غير صحيحة أو مظلة أو

ب (٢) إذا عرض للبيع تحت اسم طعام آخر أو

ج (٣) إذا كان تقليداً لطعام آخر ، إلا إذا احتوت رقعة وبشكل واضح على كلمة «تقليد» مع ذكر اسم الطعام المقلد مباشرة بعد كلمة تقليد أو

د (٤) إذا كان الوعاء مصنوعاً أو مهيئاً أو معبأ بشكل مضلل .

٢ (٥) إذا كان بشكل طرد إلا إذا احتوت رقعة على :

أ (١) اسم ومكان المنتج أو المبيع أو الموزع أو ،

ب (٢) بيان المحتويات بالوزن أو القياس أو الأرقام .

٣ (٣) إذا كانت الكلمة أو البيان أو المعلومات المطلوبة وضعها على الرقعة بموجب هذا القانون ، غير ظاهرة بصورة واضحة تجعلها مقروءة ومفهومة إلى الشخص العادي حسب الظروف المعتادة للشراء والاستعمال .

٤ (٤) إذا عرضه أو ادعى عارضه بأنه صنع وفق مقاييس موضوعة بانتظمة وثبت بانه دون تلك المقاييس .

٥ (٥) إذا احتوى أية مادة اصطناعية يمكنها أن ملوثة أو أية مادة كيميائية خافضة إلا إذا كانت رقعة تبين تلك الحقائق وأن وجودها يتماشى مع مضمون أو متطلبات هذه المادة .

المادة ٦٦ - يعتبر المقار الطبي مغشوشاً في الحالات التالية :-

أ (١) إذا احتوى على مادة زلزلة أو متفنة أو متحللة .

ب (٢) إذا جهر الحفظ أو صيغته أو تلفها أو صنع بشكل غير سليم أو تحت ظروف غير صحية مما قد يؤدي إلى التلف أو جعلها ضارة بالصحة .

هكذا من الأصل

ج (إذا كان الوعاء مصنوعاً كلياً أو جزئياً من مادة سامة أو ضارة بما قد يؤدي إلى جعل محتوياته ضارة بالصحة .

٢ (إذا كان من العقاقير الوارد ذكرها في الدساتير الطبية الرسمية وكانت مواصفاته من حيث القوة والقاوة والجودة أدنى مما ينص عليه ذلك الدستور ولا يعتبر العقار مغشوشاً إذا اختلفت قوته وتقواته وجودته عما جاء في الدستور الطبي القانوني وذكر ذلك الاختلاف بوضوح على رقعة وغلافه إن كان له غلاف .

٣ (إذا كان لا ينطبق عليه منطوق البند ٢ من هذه المادة وكانت مواصفاته من حيث القوة والقاوة والجودة دون المقاييس التي يزعم أنه يشتمل عليها .

٤ (إذا اضيف للعقار أو مزج بآية مادة بحيث تؤدي إلى تخفيض قوته العلاجية ونوعيته . استيفاء لأغراض هذا القانون يجب أن يذكر على الرقعة اسم الدستور الطبي الذي صنع بموجبه ذلك العقار .

المادة ٦٧ - يعتبر العقار الطبي موصوفاً وصفاً كاذباً في الحالات التالية :-

١ (إذا كانت الرقعة كاذبة أو مضللة بآية حال من الأحوال أو إذا كانت العبوة لا تحمل رقعة تبين :-

أ (اسم ومكان الصانع أو الموزع أو المبيع .

ب (بياناً صحيحاً عن كمية المحتويات بالوزن أو بالحجم أو بالعدد .

٢ (إذا كانت أية كلمة أو جملة أو معلومات أخرى مما يجب بيانه بمقتضى هذا القانون غير ظاهرة أو مرقومة من الشخص العادي .

٣ (إذا كان مبعداً للاستعمال البشري ويحتوي على أية كمية من مادة مخدرة أو منومة أو أي مشتق كيميائي من هذه المواد ، إذا كان من شأنه إحداث إدمان أو تعويد ما لم نحو رقعة اسم وكمية ونسبة تلك المادة أو المشتق شريطة أن تحمل الرقعة أيضاً عبارة (انتبه - قد يؤدي

إلى الإدمان) .

٤ (إذا لم يشر إليه باسم معترف به في دستور طبي رسمي ولم تحمل رقعته :-

أ (الاسم العام أو الشائع للعقار إذا توفر ذلك أو

ب (إذا كان مركباً من مادتين أو أكثر ولم يذكر اسم الجوهر الفعال لكل مادة مع بيان نوعه وكميته .

٥ (إذا لم تحمل الرقعة :-

أ (تعليمات كالتالية عن كيفية الاستعمال :-

١ (إذا كان العقار من نوع الحقن أو الحقنات (إذا وجدت) في حالات مرضية معينة أو عند إعطائه للأطفال أو المسنين أو المرضى بأمراض معينة .

٦ (إذا كان يوحى بأنه عقار معترف به في دستور طبي رسمي ولم يكن معبأاً ويحمل رقعة كما هو مطلوب في ذلك الدستور .

٧ (إذا كان العقار تضعف قوته بمرور الزمن ولم تحمل رقعته بياناً بذلك .

٨ (أ (إذا عيى بوعاء مضلل بصيغه أو بشكله أو بتعبئته أو

ب (إذا كان العقار تقليداً لعقار آخر ولم تحمل رقعته ما يدل على ذلك أو

ج (إذا عرض للبيع تحت اسم عقار آخر .

المادة ٦٨ - ١ (كل من صنع طعاماً أو عقاراً مغشوشاً أو موصوفاً وصفاً كاذباً يعتبر أنه ارتكب جرماً خلافاً لهذا القانون .

٢ (كل من باع أو عرض أو أعد للبيع طعاماً أو عقاراً طبياً مغشوشاً أو موصوفاً وصفاً كاذباً وهو يعلم أنه كذلك يعتبر أنه ارتكب جرماً خلافاً لهذا القانون .

يقع على عاتق المشتكى عليه في هذه الفقرة عبء اثبات عدم علمه بوجود الغش أو الوصف الكاذب وتطبيق أحكام هذه المادة عندما تتعارض مع أحكام المواد ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨ من قانون العقوبات .

٣ (كل من روج أو نشر أو اشترك في نشر الوصف الكاذب لأي طعام أو عقار مغشوش كان أو موصوفاً وصفاً كاذباً عن علم منه بذلك يعتبر أنه ارتكب جرماً خلافاً لأحكام هذا القانون .

المادة ٦٩ - على الرغم مما ورد في هذا القانون أو أي تشريع آخر للوزير أن يصدر أمراً خطياً يمنع بيع أو تناول أو تداول الأطعمة أو العقاقير الطبية المغشوشة أو الموصوفة وصفاً كاذباً إذا ثبت له أن

هذه الأطعمة أو العقاقير ضارة أو يحتمل أن تكون ضارة بالصحة وله أن يأمر بحجزها وعدم التصرف بها أو حفظها في المكان الذي يبينه إلى أن تصدر المحكمة قراراً بشأنها .

٢ (بالإضافة إلى العقوبات الأخرى تقرر المحكمة مصادرة وإتلاف الأطعمة والعقاقير المشار إليها في الفقرة السابقة .

٣ (للوزير أن يطلب من أي مصنع أو من أي مستورد لأي طعام أو عقار طبي خلال المسدة التي يبينها بيان للسائل التالية :-

أ (التوكيد أو المعادلة الكيميائية

ب (أيضاًحات عن طريقة استعمالها

ج (أي معلومات أخرى لها علاقة بالصحة

ولا ي موظف مختص أن يأخذ عينه من أجل التحليل دون مقابل .

المادة ٧٠ - ١ (إذا طرأ على الطعام أي تغيير في قيمته الغذائية وأن أصبح غير صالح للصحة ، فلا يجوز أخذه للبيع إلا بموافقة تشريعية تبين وضعية الحالي

٢ (وإذا طرأ تغيير على العقار الطبي قل من قيمته العلاجية يجوز للوزير أن يصدر أمراً خطياً يمنع تداوله أو بيعه وإذا أصبح عديم الفائدة فلا أن يأمر بإتلافه .

هكذا منه الأصل

الفصل السابع عشر

مياه الشرب

المادة ٧١ - يكون للالفاظ الواردة ادناه المعاني المخصصة لها الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :

مصادر المياه

جميع مصادر المياه السطحية والجوفية بما في ذلك الأنهار والجداول والاقنية والوديان والبحيرات والبرك والخزانات والينابيع والآبار ومياه الأمطار .

ماء الشرب

الماء الصالح للشرب والاستهلاك المنزلي ولصناعة المواد الغذائية الخالي من كل تلوث كيميائي أو جرثومي أو طبيعي .

شبكة المپساة

جهاز توريد وتوزيع المياه ، وتشمل جميع انابيب المياه الرئيسية أو الفرعية التي تستعمل لضخ المياه وتجميعها واسالتها وجميع الخزانات العامة ومحطات التنقية والتعقيم ومحطات الضخ .

صاحب مصدر المياه - أو صاحب شبكة المياه .

كل مالك لمصدر أو شبكة مياه ويشمل المجلس البلدي والمجلس القروي أو أي شريك للمالك كما تشمل كل شخص أو هيئة مسؤول أو مسؤولة عن شركة ما .

المادة ٧٢ - ١) على الوزارة ضمن جميع امكانياتها ان تتحقق من ان مياه الشرب صالحة من الناحية الصحية ايا كان مصدرها ومن ان المياه غير الصالحة لا تستهلك بشكل يضر بالصحة العامة .

٢) تحقيقا لهذه الغاية ، على جميع الوزارات والدوائر والمؤسسات الاهلية والمجالس المحلية والقروية ان تتعاون مع الوزارة .

المادة ٧٣ - ١) تخضع مياه الشرب لاشراف الوزارة ومراقبتها من حيث صلاحيتها للاستهلاك .

٢) ١) للوزير بأمر يصدره ، ان يمنع بيع أو عرض أو استهلاك أو توزيع أية مياه اذا ظهر انها غير صالحة للاستهلاك أو كانت مضرّة بالصحة العامة .

ب) يبقى أمر المنع قائما الى ان تصبح المياه صالحة للشرب .

المادة ٧٤ - ١) مع مراعاة القوانين الموضوعة المتعلقة بالمياه وتوزيعها واستهلاكها ومن اجل المحافظة على الصحة العامة ، ومنعا لتلوث مياه الشرب وضمن هذه الغايات فقط ، لا يجوز انشاء أية شبكة مياه ما لم يتم المصادقة على المخططات والمواصفات من قبل : -

١) الوزير أو وكيل الوزارة أو من ينوب عنه في حالة غيابه .

ب) اية وزارة أخرى أو سلطة أو دائرة حكومية انبثقت بها هذه الصلاحيات ولغاية المحافظة على الصحة العامة ومنع تفشي الأمراض يكون لوزارة الصحة حق الاشراف الكامل على هذه الشبكة عند انشائها أو بعد ذلك .

٢) تحقيقا للغايات المبينة في هذا الفصل وضمن الحدود المبينة اعلاه لا يجوز ربط أية شبكة مياه خاصة أو عامة بأية شبكة مياه أخرى كما لا يجوز اجراء أي تغيير رئيسي أو جوهري في شبكة توزيع المياه ما لم تتم الموافقة وفقا لما تقدم .

المادة ٧٥ - ١) تراقب الوزارة وتقدم الارشادات عند انشاء اماكن لجمع الفضلات أو عند انشاء بالوعة أو حفرة في أي مكان يؤثر أو يحتمل ان يؤثر من ناحية صحية على مياه الشرب أو على مصادر المياه ، وللمدير أو الطبيب ان يأمر خطيا بمنع انشائها أو في حالة وجودها بازالتها كلياً أو جزئياً اذا ظهر فيه ان هذه الانشاءات ضارة أو يحتمل ان تضر بمياه الشرب أو بمصادر المياه :

٢) اذا تخلف المالك أو المسؤول عن تنفيذ الاوامر ضمن المدة المحددة في الأمر فللمدير أو الطبيب ان يتخذ كافة الاجراءات اللازمة على نفقة المالك أو المسؤول .

٣) على كل من يعلم بوقوع تلوث لمياه الشرب ان يبلغ المدير أو الطبيب بذلك .

المادة ٧٦ - يكون صاحب مصدر المياه أو صاحب شبكة المياه مسؤولاً عن أية مخالفة لاحكام هذا القانون .

المادة ٧٧ - حرصاً على تحقيق الاهداف الصحية المذكورة في هذا الفصل ، للوزارة ان تقوم بنفسها أو ان تحول اية وزارة أو دائرة أو مؤسسة أخرى بالقيام بمراقبة واختيار وفحص المياه وتفتيش اعمال شبكة المياه وان تحولها بالقيام بجميع الاعمال المنوطة بها بمقتضى هذا الفصل على ان تبقى الوزارة في جميع الحالات مسؤولة عن التثبت من ان المياه صالحة للشرب .

الفصل الثامن عشر

المادة ٧٨ - تتعاون كافة الوزارات والدوائر والهيئات والمجالس كل ضمن امكانياتها واختصاصها مع وزارة الصحة لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ٧٩ - ١) كل من يخالف احكام هذا القانون أو أي نظام صادر بمقتضاه يعاقب بالحبس من اسبوع الى ستة أو بالغرامة من عشرة دنانير الى مائتي دينار أو بكليتا هاتين العقوبتين .

٢ - ١) مع مراعاة ما نص عليه صراحة في هذا القانون يجوز للمحكمة لمنع الضرر وحفظاً للصحة العامة ان تقرر : -

١) اقفال المحال والمدة التي تراها .

٢) حجز سيارة صهريج النضج اذا تعلق بها المكرمة .

هكذا من الأصل

٣ (ح) جز أو مصادرة المحرك (الموتور) إذا تعلقت به المكرهة المذكورة في الفقرة (ط) من المادة ٣٠ من هذا القانون .

ب (ليس في هذه المادة ما يحول دون قيام المدير أو الطبيب باقتفال المحال أو بالحجز أو بقطع المياه لمدة اسبوع واحد قبل عرض الامر على المحكمة .

٣ (للمحاكم الاداري بناء على طلب من المدير أو الطبيب اقتفال المحل مؤقتا ريثما تصدر المحكمة قرارها بهذا الشأن .

٤ (بصرف النظر عن العقوبة المينة في الفقرة ١ - من هذه المادة اذا ادت نتائج المخالفة الى مضاعفات تتطلب عقوبة اشد فيجب عندئذ الرجوع الى قانون العقوبات او الى اية قوانين اخرى تقضي بذلك .

المادة ٨٠ - أ (لمجلس الوزراء ان يضع الانظمة من اجل :-

١ (فرض الرسوم واستيفائها وطريقة تحصيلها .

٢ (بيان المتطلبات والشروط الواجب توافرها عندما يفرض القانون وجوب الحصول على رخصة او اذن او تصريح للمباشرة في اي عمل او حرفة .

٣ (تنفيذ احكام هذا القانون او اي امر يتعلق بما انطوى عليه او انبثق عنه .

٤ (التأمين الصحي للمواطنين يعين فيه حق الاشتراك والرسوم والاجور المترتبة على ذلك .

٥ (مراقبة الادوية وصناعتها .

ب (للوزير ان يصدر التعليمات والامور من اجل تنفيذ احكام اي نظام صادر بمقتضاه .

المادة ٨١ - تلغى القوانين التالية وما الحق بها من ذيول وما طرأ عليها من تعديلات وتعتبر الديون والانظمة الصادرة بموجب تلك القوانين كأنها صادرة بموجب هذا القانون ما لم تمارض معه والى ان تستبدل بانظمة اخرى :-

أ (قانون الصحة لسنة ١٩٢٦ .

ب (قانون الصحة الفلسطيني لسنة ١٩٤٠ .

المادة ٨٢ - ١ (يعتبر نظام التأمين الصحي رقم (١٠٤) لسنة ١٩٦٥ ونظام التأمين الصحي رقم (١٢٦) لسنة ١٩٦٥ - وتعديلاتهما كأنهما صدرتا بمقتضى هذا القانون .

٢ (يبقى العمل بقانون الحرف والصناعات رقم (١٦) لسنة ١٩٥٣ وتعديلاته سارية المفعول الى ان يلغى او يستبدل بتشريع آخر باستثناء ما يخالف منه صراحة مع هذا القانون :-

المادة ٨٣ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

أحمد بن طلال

١٩٧١/٤/١٢

وزير وزير وزير وزير وزير
الخارجية المالية الانتشاء والتعمير وزير الدفاع
احمد اللوزي صبحي امين عمرو وصلي التل

وزير الثقافة والاعلام وزير وزير وزير وزير الصحة ووزير دولة
والسياحة والآثار الداخلية العدالة دولسة لشؤون رئاسة الوزراء
عدنان ابو عوده فواز الروسان اميل الغوري عبد السلام المجالي

وزير وزير وزير وزير وزير
التقني المواصلات الزراعة الاقتصاد الوطني البلدية والقروية
ابراهيم الجباشنه محمد خلف عمر عبد الله عمر النابلسي فؤاد قلايش

وزير وزير وزير الشؤون وزير التربية والتعليم والاعراف وزير دولة لشؤون
الاشغال العامة الاجتاهية والعمل والشؤون والمقدسات الاسلامية رئاسة الوزراء
منيب المصري اسحق الفرحان محمد البشير

هكذا منه الأصل

اعلان

بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور

يعلن انه عملاً بالمادة ٩٤ من الدستور اجيل القانون المؤقت رقم ٢١ لسنة ١٩٧٠ المعدل لقانون التعاون المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ٢٢٦٨ تاريخ ١٩٧٠/١١/٢١ الى مجلس الامة لادخل عليه بعض التعديلات ؛
ينشر فيما يلي القانون المذكور بشكله الذي اقره مجلس الاعيان والنواب وصدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة عليه ليحل محل القانون رقم (٢١) المشار اليه :

رئيس الوزراء
وصفي التل

نحس الحسين لله ملكنا الملك لله دونه الهاشمي

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب

نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة :

قانون رقم (٢٢) لسنة ١٩٧١

قانون معدل لقانون التعاون

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون التعاون لسنة ١٩٧١) ويقرأ مع قانون التعاون رقم (١٩) لسنة ١٩٧١ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ؛

المادة ٢ - يلغى ما جاء في المادة (١٤) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي :
أ - يتولى ادارة شؤون المنظمة مجلس ادارة مؤلف من

المدير العام	رئيسا
ممثلا عن وزارة الاقتصاد الوطني	عضوا يعينه وزير الاقتصاد
ممثلا عن وزارة الزراعة	عضوا يعينه وزير الزراعة
ممثلا عن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل	عضوا يعينه وزير الشؤون الاجتماعية والعمل
مندوب عن ديوان المحاسبة	عضوا يعينه رئيس ديوان المحاسبة
ممثلين عن الجمعيات	اعضاء

ب - يكون عدد الاعضاء في المجلس من ممثلي الجمعيات ستة اعضاء ، عضو عن كل منطقة تعاونية
يجرى انتخابهم من قبل ممثلي الجمعيات في مناطقهم في موعد يحدده المدير العام ؛

هكذا من الأصل

المادة ٣ - يلغى ما جاء في المادة (١٥) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بما يلي :

المادة ١٥ -

يعين مجلس الوزراء المدير العام ويحدد راتبه وعلاواته ويعين شروط استخدامه .

١٩٧١/ /

أحمد بن طلال

وزير الخارجية عبدالله صلاح	وزير المالية احمد الوزي	وزير الانشاء والتعمير صبيحي امين عمرو	رئيس الوزراء وزير الدفاع وصلي التل
وزير الثقافة والاعلام والسياحة والآثار مازن العجلوني	وزير العدل فواز الزوسان	وزير الزراعة عمر عبد الله	وزير الصحة ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء عبد السلام المجالي
وزير النقل ابراهيم الحياشنة	وزير المواصلات محمد خلف	وزير الاقتصاد الوطني عمر النابلسي	وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية فواد قاقيش
وزير الاشغال العامة مصطفى دودين	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل محمود دودين	وزير التربية والتعليم والاعراف والشؤون والفلسفات الاسلامية اسحق الفرحان	وزير دولة للشؤون رئاسة الوزراء محمد البشير

أمر دفاع رقم (٧) لسنة ١٩٧١

صادر بالاستناد الى المادة ١٤/٢ من نظام الدفاع رقم (١) لسنة ١٩٣٩

بالاستناد الى المادة ١٤/٢ من نظام الدفاع رقم (١) لسنة ١٩٣٩ أمر بما يلي :-

أ - يلغى ما جاء في البند الاول من أمر الدفاع رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٥ ، ويستعاض عنه بما يلي :-
١ - بالاستناد الى المادة ١٨ من نظام الدفاع رقم ٢ لسنة ١٩٣٩ والمادة (١٠) من نظام الدفاع رقم ٤ لسنة ١٩٣٩ وبعد الحصول على موافقة جلالة الملك المعظم أفوض وزير الداخلية والمحافظين ومتصرفي الالوية ومدراء الاقضية صلاحيات رئيس الوزراء المبينة في المواد (٥ و ٦ و ٧ و ٨ و ٩ و ٩ و ٩ مكررة و ١٠ و ١١ و ١٢) من نظام الدفاع رقم (٢) لسنة ١٩٣٩ والمادة (٣) من نظام الدفاع رقم (٤) لسنة ١٩٣٩ ليمارسوها بحق الاشخاص الذين يقومون بآية اعمال تحمل بسلامة المملكة بما في ذلك التهريب والتسلل وفقاً لترتيب التالي :-

أ - وزير الداخلية او وكيل وزارة جميع انحاء المملكة .

الداخلية او مساعده وكيل

وزارة الداخلية

ب - المحافظون ومساعدوهم كل ضمن منطقة اختصاصه

ج - متصرفو الالوية

د - مدراء الاقضية

ب - يلغى امر الدفاع رقم (٥ و ١٥) لسنة ١٩٦٨ ؛

ج - يعمل بهذا الامر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

١٩٧١/٤/٧

رئيس الوزراء
وصلي التل

أمر دفاع رقم (٩) لسنة ١٩٧١

صادر بمقتضى المادة (٢) من نظام الدفاع رقم (٢) لسنة ١٩٣٩

بالاستناد الى المادة (٢) من نظام الدفاع رقم (٢) لسنة ١٩٣٩ ، أمر جميع المعتدين على المواقع الأثرية في البتراء ، أم قيس ، أم الجيال ، صبحه ، صبحية ، أم السرب ، أم القطين ، دير الكهف ، ارحاب ، عراق الأمير ، مادبا ، محي ، القصر ، الرية ، بصيرة والمريرة وغيرها من المواقع الأثرية في المملكة بإخلائها وإزالة أية انشاءات أقاموها عليها وذلك خلال شهر واحد من تاريخ العمل بهذا الامر .

٢ - لمعالي وزير السياحة والآثار ان يستعين بسلطات الأمن في حالة تخلفت أي من المعتدين عن إخلاء تلك المواقع وإزالة ما أقيم عليها ضمن المهلة المحددة .

٣ - يعمل بهذا الامر اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

١٩٧١/٤/٢٥

رئيس الوزراء
وصلي التل

هكذا من الأصل